مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.753

30 January 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة والخمسين
بعد السبعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الخميس، ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد سون (جمهورية كوريا)

الرئيس: أُعلن افتتاح الجلسة العامة ٧٥٣ لمؤتمر نزع السلاح.

وأود في البداية أن أُعرب بالنيابة عن المؤتمر، وبالأصالة عن نفسي، عن ترحيبي الحار بالأمين العام للأمم المتحدة، صاحب السعادة السيد كوفي عنان الذي سيكون أول المتحدثين أمامنا اليوم. وإني على ثقة من أننا نشعر جميعا بغاية الامتنان للأمين العام الذي، بعد فترة وجيزة جدا من اضطلاعه بمهام مسؤولياته الثقيلة وعلى الرغم من برنامجه المثقل للغاية أثناء اقامته في جنيف، رأى في امكانه، مخاطبة مؤتمرنا. إن وجوده بين ظهرانينا اليوم دليل على اهتمامه الشخصي بمسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وعلى الأهمية التي يعلقها على محفلنا. ويحدوني اليقين، أني أتحدث باسمنا جميعا، عندما أُعرب عن قناعتي بأن وجود السيد كوفي عنان بيننا اليوم سيمنح زخما فائقا لعملنا.

كما يسعدني أيما سعادة أن أعرب عن خالص ترحيبي بوزير خارجية استراليا الأونورابل ألكسندر دونير الذي سيتحدث أمام المؤتمر اليوم أيضا. وإن زيارته لهي دليل إضافي على التزام بلده المتواصل والدائم بأعمال مؤتمرنا.

وبالاضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ووزير خارجية استراليا، تضم قائمة المتحدثين لهذا اليوم ممثلي باكستان، والجزائر، واليابان، والمملكة المتحدة، وشيلي، وسري لانكا، وجمهورية ايران الاسلامية.

وبمجرد الانتهاء من قائمة المتحدثين، أعتزم أن أقدم للمؤتمر الطلبات الواردة من المملكة العربية السعودية والفلبين والأردن وسوازيلند من أجل أن تشترك هذه الدول في أعمالنا خلال عام ١٩٩٧ بصفة مراقب، وذلك كي يتخذ المؤتمر قرارا بشأنها. وأود بموافقتكم اتخاذ قرار بشأن هذه الطلبات، بدون النظر فيها أولا في جلسة غير رسمية.

أدعو الآن الأمين العام للأمم المتحدة، صاحب السعادة السيد كوفي عنان الى الادلاء ببيانه.

السيد عنان: (الأمين العام) أشكركم جزيل الشكر السيد الرئيس. الممثلون الموقرون، سيداتي وسادتي، لعلني قبل أن أبدأ، أود تهنئتكم، السيد الرئيس، على قيادتكم المقتدرة لهذا المؤتمر. ويشرفني ويغمني غبطة أن أتمكن من مخاطبة هذا المحفل الحيوي في تلك الفترة المبكرة من ولايتي كأمين عام للأمم المتحدة.

إن العالم لم يعد يعيش في ظل الحرب الباردة. لكن أمم وشعوب العالم تتطلع اليوم إلى هذا المؤتمر من أجل التحرك قدما بجدول أعمال نزع السلاح العالمي. وتأمل أن يستطيع هذا المؤتمر كبح جماح التهديد المزدوج المتمثل في أسلحة الدمار الشامل، وفي مخزون الأسلحة التقليدية المتزايد في العالم.

إن أمم وشعوب العالم تتوقع من هذا المؤتمر أن يدفع قدما إلى الأمام بأحد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة ألا وهو: صون السلم والأمن الدوليين.

فمنذ عشر سنوات مضت، لم يكن أكثر مؤيدي نزع السلاح تفاؤلا يتوقع أن تنتهي الحرب الباردة على هذا النحو المفاجئ. ولم يكن باستطاعتنا تخيل أن نهايتها، سرعان ما ستؤدي الى مثل هذا التعاون الايجابي الكبير على الصعد المنفردة، والثنائية، والاقليمية، والعالمية.

لقد تزعزعت فجأة في أذهاننا جميعا اليوم المفاهيم الاستراتيجية الراسخة التي تولدت عن الحرب الباردة، وعن التهديد المستمر بنشوب مواجهة نووية؛ وإني لأرحب كأمين عام، بالجهود الايجابية التي بُذلت من أجل دفع التعاون الدولي قدما إلى الأمام في المجالات الثلاثة الحيوية للأسلحة الكيميائية، والبيولوجية، والنووية.

وقد اتُخذت أيضا مجموعة متنوعة من التدابير المنفردة والاتفاقات المتبادلة التي كُللت بالنجاح من أجل خفض المخزونات النووية.

وتواصل الدول النووية التعاون في البحث عن سبل أكثر أمانا لازالة الأسلحة النووية ومعالجة وتخزين المواد الانشطارية.

إن معاهدتي بانكوك وبليندابا، وزيادة دعم معاهدتي تلاتيلولكو وراروتونغا تتيح جميعا أساسا مطرد القوة لإحراز أوجه تقدم اضافية في ميدان عدم الانتشار النووي. فلقد عززت هذه المعاهدات أمن الدول الأطراف فيها.

وفي غضون أشهر قليلة من موافقة الجمعية العامة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وقعت على هذه المعاهدة فعليا ١٤٠ دولة، من بينها جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، وأكثر من ثلثي أعضاء المنظمة.

وسنشهد قريبا بدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وافتتاح منظمتها التنفيذية.

وأحث كافة الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية، وبوجه خاص، الدول التي أُعلن أنها حائزة للأسلحة الكيميائية، من مثل الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، على أن تفعل ذلك قبل بدء نفاذ الاتفاقية. وأرحب بالتزام حكومتيهما بتحقيق ذلك الهدف الهام.

لقد اجتمعت الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية معا في العام الماضي. واتفقت على مواصلة البحث عن السبل الكفيلة بتعزيز السلطة الدولية للاتفاقية، عن طريق اجراء مفاوضات من أجل وضع نظام للتحقق. وإني أؤيد بقوة هذه الجهود.

إن كافة هذه التطورات تسهم في خلق مناخ ايجابي جديد في مجال الأمن الدولي.

ومع ذلك، نعلم أن هناك أوجه عدم تيقن، وتحديات حقيقية ما فتئت قائمة. وينبغي لنا جميعا أن نفعل المزيد من أجل إنشاء وتعزيز هياكل دولية جديدة، واعادة تحديد الجوانب التقنية للعلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

ينبغي الاتفاق على جدول أعمال جديد للأمن الدولي يأخذ في الاعتبار عالمنا الآخذ في التغير السريع.

ولذا فإن هذا المؤتمر يواجه تحديا جديدا وحقيقيا. فولايته تجعل منه الهيئة الدولية الوحيدة التي تتحمل مسؤولية اجراء المفاوضات من أجل عقد اتفاقات بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وتلك مسؤولية ثقيلة. فكيف يمكن لمؤتمركم أن يؤديها على أفضل نحو، وأن يساعد في تحديد جدول أعمال جديد لنزع السلاح في السنوات الختامية لهذه الألفية؟

لقد غدا إحراز تقدم اضافي أساسي نحو نزع السلاح من الآمال المتوقعة في العهد الجديد. وإني أضم صوتي إلى أصوات أولئك الذين أعربوا عن تأييدهم القوي للحاجة الماسة إلى مواصلة عملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. فإمكانية وقوع حوادث نووية، بالاضافة إلى الاتجار غير المشروع في المواد النووية، والتهديد بالارهاب النووي، تؤكد جميعا ضرورة مواصلة تحقيق تقدم في هذا المجال.

ينبغي أن يظل نزع السلاح النووي في قائمة أولويات المجتمع الدولي. وتتاح لمؤتمركم في هذا الخصوص، فرصة فريدة من نوعها للاستناد إلى العمل الناجح الذي حققه المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي وتمديد هذه المعاهدة الذي عقد في ١٩٩٥. ومع أن هذه المعاهدة لم تحقق العالمية بعد، فإنها تلقى قبول كافة أعضاء الأمم المتحدة تقريبا. ولذا فإن قراراتها يمكن أن تشكل مبدأ توجيهيا عريضا من أجل اتخاذ خطوات أخرى في هذا الميدان.

ولا بد أن تكون احدى هذه الخطوات هي وضع اتفاقية لحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو النبائط المتفجرة النووية الأخرى. وإني أدرك أن هذه المسألة تثير صعوبات تقنية وسياسية ضخمة. لكني أذكّر المؤتمر أيضا، بأننا لن نستطيع على الاطلاق أن نتحرك قدما إلى الأمام، ما لم نكون مستعدين للبدء في إجراء محادثات.

وفي رأيي فإن ولاية اللجنة المخصصة التي أنشأها مؤتمر عام ١٩٩٥ متضمنة لمواقف جميع الدول. وأحث المؤتمر على البحث عن سبيل للاستناد إلى هذه البداية الايجابية، وبدء اجراء مفاوضات، في أقرب وقت ممكن.

إن تنفيذ التزام المجتمع الدولي بعملية نزع السلاح النووي التي لا رجعة فيها يمثل أحد التحديات التي تكتنف عصرنا. وإن الطبيعة الخاصة لمؤتمركم - وهو محفل ذو مكانة عالية وتمثيل واسع النطاق - تجعله مؤهلا بشكل فائق لتقديم دعمه للجهود الرامية إلى تعزيز هذا الهدف النبيل. ويحدوني الأمل في أن يتمكن المؤتمر من تفادي أي موقف يمكن أن يعرض للخطر، تحقيق هذا الهدف المشترك.

وبالاضافة إلى ذلك، فإن مؤتمركم عُني منذ أمد طويل بمسألة تقديم تأكيدات الأمن ذات الصلة الى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضدها. وهذه المسألة يمكن النظر فيها من جديد، على نحو مفيد من أجل تحديد كيفية زيادة تعزيز هذه التأكيدات.

لقد كانت دواعي القلق التقليدية لهذا المؤتمر تتمثل في أسلحة التدمير الشامل.

لكن زيادة النزاعات المحلية والاقليمية منذ انتهاء الحرب الباردة جعلت مسألة الأسلحة التقليدية مسألة ملحة وهامة. فهي الأسلحة التي تقتل فعليا عشرات الآلاف من المقاتلين والمدنيين كل عام. ونعلم تماما الى أي حد يمكن أن يكون المجتمع الدولي بلا حول ولا قوة، عندما يُسمح لكميات كبيرة من الأسلحة التقليدية بأن تتراكم داخل الدول، بصورة قانونية وغير قانونية.

إن الأسلحة في حد ذاتها لا تسبب الحرب، بالطبع. لكن الافراط في تكديس الأسلحة يولد الشك وعدم الثقة اللذين يمكن أن يزيدا التوتر، ويؤديا إلى وقوع نزاعات عنيفة.

إن التحدي الذي يواجهنا اليوم هو الاستناد إلى ما يحدونا من أمل وتفاؤل بعد انتهاء الحرب الباردة، وعدم السماح بتقويض التقدم الحقيقي المحرز فيما يتعلق بالأمن الدولي بفعل نشوء سباقات تسلح تقليدية جديدة على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي.

وإن في عنقي، على المستوى الشخصي، لدينا كبيرا من الامتنان للشجاعة والتفاني اللذين تبديهما قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والعاملون الدوليون الآخرون.

فهم يواجهون، يوميا الخطر الذي تمثله ملايين الألغام الأرضية المضادة للأفراد التي وُضعت بشكل عشوائي، يواجهون تلك الأسلحة التي غدت أسلحة ارهاب.

لهذا السبب، أحث جميع الدول على ضمان أن يبدأ، في أقرب وقت ممكن، نفاذ البروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة، وعلى الامتثال لأحكامها امتثالا كاملا. وأرحب بالحركة المتنامية لصالح اتخاذ تدابير وطنية من أجل كبح نقل واستخدام هذه الأسلحة، والتزام عدد متزايد من الدول بالتفاوض من أجل فرض حظر فعلي تام، وملزم قانونيا عليها.

ولئن كان على المجتمع الدولي أن يقرر أفضل مكان للعملية التفاوضية، فإنه يبدو من المنطقي أن يؤدي مؤتمر نزع السلاح دورا في هذا الصدد.

إن التحديات المتعلقة بالأمن التي تواجه المجتمع الدولي قد تبدو مثبطة للهمم. لكن التغلب عليها ليس عصي المنال. وهناك أسباب قوية للتفاؤل. فالمؤتمر لديه الرؤية والأدوات اللازمين لتحقيق النجاح. وزيادة عضويته تتيح مجالا أكبر للحصول على أفكار واقتراحات ومقترحات جديدة. ولا بد لأي زيادة في توسيع العضوية أن تضمن الحفاظ على فعالية المؤتمر مع المحافظة في الوقت ذاته على توازنه الجغرافي والسياسي الهام.

وإحدى أقوى الأدوات التي بحوزة المؤتمر هي نهج تحقيق التوافق في الآراء بالنسبة لحل المشاكل. فبدون التوافق في الآراء، لا يمكن بناء الأسس الراسخة اللازمة لتحقيق المزيد من الاتفاقات المتعلقة بنزع السلاح والأعمال الدولية المتضافرة.

فالتوافق في الآراء يحمي مصالح كل دولة، كبيرة كانت أم صغيرة، ويضمن أن تحظى المعاهدات والاتفاقيات التي جرى التفاوض بشأنها على أوسع دعم ممكن.

وإن لدى المؤتمر سجلا يدعو الى الفخر من المساعي والانجازات الباقية.

وباختصار، لا توجد مؤسسة على وجه الأرض أفضل تأهيلا من مؤتمركم لترجمة توق العالم الدائم إلى السلام الى تدابير عملية جرى التفاوض عليها، من أجل تعزيز التفاهم الدولي وأمن جميع الأمم.

وإني أتعهد بتقديم تعاوني الكامل، وتعاون الأمم المتحدة معكم في أداء عملكم الجوهري. وأتمنى لكم جميعا دورة مثمرة وناجحة في عام ١٩٩٧.

الرئيس: أشكر الأمين العام على بيانه الذي، يحدوني اليقين، أنه يشكل مصدرا لالهامنا جميعا. أقترح الآن رفع الجلسة العامة لمدة خمس دقائق بحيث يتسنى للأمين العام للمؤتمر ولي شخصيا، مرافقة الأمين العام إلى خارج الغرفة. رفعت الجلسة .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٠/٣٠.

الرئيس: أُعلن استئناف الجلسة العامة. أدعو الآن وزير خارجية استراليا الأونورابل، الكسندر دونر إلى القاء كلمته.

السيد دونر (استراليا): من دواعي سروري البالغ أن أتيحت لي هذه الفرصة لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. لا سيما تحت الرئاسة الممتازة لجمهورية كوريا، جارة استراليا الاقليمية وصديقتها المخلصة.

لقد قامت استراليا بمساعيها في هذه القاعة خلال أوقات الاضطراب وأوقات السلم من أجل تقديم مساهمة عملية وواقعية في بناء عالم أفضل وأكثر أمانا.

وسنواصل القيام بهذه المساعي في الدورة الحالية وفي الدورات المقبلة للمؤتمر. ويمكنكم وخلفاؤكم الاعتماد على التعاون الكامل والنشط للوفد الاسترالي من أجل ضمان أن يحقق المؤتمر بشكل كامل، في عام ١٩٩٧، الآمال التي عقدها المجتمع الدولي عليه.

إن واجبي الأول صباح هذا اليوم هو أن أعرض عليكم تقرير لجنة كانبيرا بشأن ازالة الأسلحة النووية.

فمن بين العدد الضخم من التحديات المتعلقة بتحديد الأسلحة التي تواجهنا اليوم، كانت مسألة كيفية تحقيق أفضل معالجة للوجود المستمر لترسانات نووية كبيرة ومتطورة، أكثر المشاكل التي طال النقاش بشأنها لأمد طويل.

كانت لجنة كانبيرا هيئة من خبراء مستقلين وأشخاص بارزين عهدت اليهم الحكومة الاسترالية بتناول المسائل الأساسية المتعلقة بما إذا كان نشوء عالم خال من الأسلحة النووية ممكن التحقيق، وإذا كان الرد بالايجاب، ما هي التدابير التي يمكن اتخاذها من أجل تحقيق ذلك الهدف.

ويتعيين علي أن أسجل هنا امتناني لأعضاء اللجنة على ما اتسموا به من جدية قصوى وتفاني وابداع في أداء مهمتهم. وإن تقرير اللجنة يأتي في لحظة حاسمة ينظر فيها المجتمع الدولي في مسألة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

إن المجتمع الدولي، وقد تمكن أخيرا من الاستجابة لتحدي عقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ينبغي له الآن مواصلة اتخاذ تدابير عملية وواقعية أخرى بشأن تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

إن ثمة فرصة متاحة أمامنا. فإذا لم نغتنم هذه الفرصة، فإنها ستضيع منا، ولن تغفر لنا الأجيال المقبلة ذلك.

إنها مهمة معقدة. ومن أجل النجاح فيها، ينبغي للمجتمع الدولي أن يستحدث فكرا جديدا - فكرا خلاقا يتسم بسعة الخيال. لكننا لا نستطيع أن نضيّع أنفسنا في نوع من المثالية البلاغية أو غير المنتجة. إن المجتمع الدولي يحتاج إلى التركيز على التوصل إلى أفكار تكون عملية وبناءة وواقعية، وتقربنا فعليا أكثر فأكثر، وخطوة إثر خطوة، من هدف نشوء عالم خال من الأسلحة النووية.

وإني أقدم تقرير وتوصيات لجنة كانبيرا، كمجرد مساهمة في الفكر والنقاش الدوليين بشأن نزع السلاح النووي.

والأكثر أهمية على الاطلاق هو أن التقرير يوصي بأن تقطع الدول الحائزة للأسلحة النووية على نفسها التزاما سياسيا بازالة الأسلحة النووية، وهذا هو الشرط الأول والرئيسي.

ثم يحدد التقرير ست "خطوات فورية": جعل القوات النووية في حالة عدم تأهب؛ إزالة الرؤوس الحربية من مركبات الاطلاق؛ إنهاء وزع الأسلحة النووية غير الاستراتيجية؛ إنهاء عمليات إجراء التجارب النووية؛ الشروع في اجراء مفاوضات من أجل المزيد من خفض ترسانتي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي النوويتين؛ وعقد اتفاق بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن قطع تعهدات متبادلة، بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية، وتعهدات بعدم استخدام هذه الدول للأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وتوصي اللجنة أيضا بثلاث "خطوات داعمة": اتخاذ اجراء لمنع المزيد من الانتشار الأفقي؛ وضع ترتيبات للتحقق من أجل نشوء عالم خال من الأسلحة النووية؛ وقف انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع المتفجرات النووية.

وركزت اللجنة بصورة خاصة على أهمية التحقق الفعال من نشوء عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ على هذا العالم.

إن الجدل الدائم بشأن نزع السلاح النووي ذو أهمية قصوى لشعوب العالم.

وتحث استراليا جميع الحكومات على النظر بعناية في تقرير لجنة كانبيرا. وآمل بصدق بل وأعتقد أن التقرير سيسهم مساهمة عظيمة الشأن في المناقشة المقبلة المتعلقة بتحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي من جانب المجتمع الدولي.

لقد قلت إن المجتمع الدولي عاقد آمالاً على هذه المنظمة. وتتمثل هذه الآمال، فيما أعتقد، في وجوب الاغتنام الكامل للفرص التي يتيحها انتهاء الحرب الباردة من أجل عقد معاهدات واتفاقات بشأن تحديد الأسلحة تشكل مساهمة عملية وواقعية في تحسين مناخ الأمن الدولي.

وإني أهنئ مؤتمر نزع السلاح لاستجابته لهذا التحدي.

ففي السنوات القصيرة القليلة منذ انتهاء الحرب الباردة، جرى في هذه القاعات الإعداد العسير لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، ولمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وإن مؤتمر نزع السلاح، بحظره لأول مرة فئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل، وتخليصه هذا الكوكب من شبح التجارب النووية قد قدم للإنسانية، بأجيالها الحاضرة والمقبلة - خيراً لا حد له.

وأشعر بالفخر والامتنان لأن بلدي استطاع أن يسهم، بعمله مع أعضاء هذا المؤتمر، في تحقيق كلا الانجازين.

لكنكم سيداتي وسادتي تقفون الآن في مفترق طرق.

فبمعنى ما، نجاحاتكم الأخيرة تجعل الطريق أمامكم أصعب وغير أكيد. ومن المؤكد انكم لا تواجهون المعضلة التي واجهها الاسكندر الأكبر وهي عدم وجود عوالم أخرى تغزونها وإنما بالأحرى اختياراً يتعلق بكيف ومتى يمكنكم وزع طاقاتكم وخبرتكم الآن بعد أن تحقق عدد من الأهداف الواضحة التي طال السعي إليها. كذلك فإن ساحة تحديد الأسلحة المقبلة تبدو - نتيجة لذلك - مسهبة وغير مألوفة.

وسيكون من المهم ألا يعود المؤتمر مرة أخرى إلى المناقشات الايديولوجية العقيمة التي طبعت سنوات الحرب الباردة - وهي سنوات اتسمت بالعقم بسبب ذلك، ومن المهم أن تستند المنظمات الأخرى إلى التعاون الدولي، وأن تكرس جهودها له. ينبغي أن تأخذوا في الاعتبار أن السمة المميزة لهذه الهيئة هي قدرتها وولايتها الخاصة بإجراء مفاوضات من أجل عقد اتفاقات لتحديد الأسلحة. إنكم تحتاجون بالطبع إلى أن تظلوا على علم بالنقاش الاستراتيجي والسياسي الأوسع نطاقاً الذي يدور في محافل أخرى بشأن مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار، لكن ينبغي وضع إطار لجدول أعمالكم يرمي إلى تحقيق نتائج واضحة وممكنة التحقيق وعملية.

لا تبددوا طاقاتكم بمحاولة معالجة مهام كثيرة جداً، مرة واحدة، لا سيما عندما تكون هذه المهام تعالج في مكان آخر. أصلحوا جدول أعمالكم واجعلوه عصرياً وبسيطاً وتخلوا عن تلك العناصر التي أصبحت غير متوافقة مع العصر، وأرجئوا إلى وقت أكثر ملاءمة، العناصر التي قد تكون شديدة الطموح في الظروف

الراهنة. وبكل تأكيد، اجروا المساومات والتمسوا المبادلات، والمناورة بطرق أخرى من أجل حماية مصالحكم الوطنية أو الإقليمية أو الخاصة بجماعتكم، والنهوض بها، لكن تجنبوا "أخذ الرهائن" والمآزق.

ركزوا على المفاوضات الخاصة بتحديد الأسلحة التي تعد من أكثر مجالات اهتمام المجتمع الدولي الحاحاً.

وآمل أن يتحقق في عام ١٩٩٧ ما يلي: معاهدة لحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، أي اتفاقية ما يسمى بـ"الوقف" - ومعاهدة تحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد حظراً تاماً.

لسنوات كثيرة، ظلت المقترحات الخاصة بإجراء مفاوضات لعقد معاهدة لحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية - "اتفاقية الوقف" - في جدول الأعمال الدولي المتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح النووي.

وقد أيدت استراليا منذ وقت طويل عقد اتفاقية للوقف، واشتركت في تقديم القرار السنوي بشأن هذه المسألة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك قرار عام ١٩٩٣ الذي حظي بتوافق الآراء. إلا أنه على الرغم من الموافقة بتوافق الآراء هذه التي دعمت إنشاء اللجنة المخصصة في مؤتمر نزع السلاح، لم يحرز، حسبما تعلمون، سوى تقدم ضئيل في هذا الصدد.

ولعله كان من الممكن حتى الآن التدليل على أن مفاوضات أخرى من مثل تمديد معاهدة عدم الانتشار النووي إلى أجل غير محدد، وعقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تحتاج إلى منحها أولوية أعلى في برامج عمل المحافل التفاوضية الدولية.

لكن هذا الوقت قد ولى الآن. وتعتقد أستراليا أنه ينبغي تناول مسألة البدء بإجراء مفاوضات بشأن اتفاقية للوقف، على سبيل الاستعجال، في برنامجكم لعام ١٩٩٧.

إن رغبات المجتمع الدولي في هذا الخصوص واضحة.

وبالإضافة إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أشرت اليها، فإن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي وتمديد هذه المعاهدة الذي عُقد في أيار/مايو ١٩٩٥ دعا بالاجماع إلى "البدء على الفور بإجراء مفاوضات بشأن وضع اتفاقية لا تمييزية وصالحة للتطبيق على النطاق العالمي، تحظر انتاج وتخزين المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، والتبكير باختتام هذه المفاوضات ...".

ولئن كان لا يزال يتعين تحديد الشكل والنطاق الدقيقين لاتفاقية الوقف، فإنه ينبغي تشكيل لجنة مخصصة تابعة لهذا المؤتمر بدون مزيد إبطاء، ومنحها ولاية تفاوضية تستند إلى القرار ٤٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وسيكون الهدف الرئيسي هو وقف المخزون العالمي من المواد الانشطارية عند حده الحالي وتقديم ضمان ضد معاودة بدء سباق التسلح النووي. وسيكون هذا إضافة واضحة وهامة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في هذا الخصوص.

إن معاهدة للوقف سوف تخدم المصالح الأمنية لجميع أعضاء المجتمع الدولي - الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها - والدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي والدول التي ليست أطرافا في تلك المعاهدة.

بالنسبة للدول الحائزة للأسلحة النووية، فإن العضوية في اتفاقية للوقف، سوف تؤكد الالتزامات المنفردة التي قطعتها فعلياً على نفسها أربع من هذه الدول بوقف انتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة، وسوف تجسد هذا الالتزام في صورة حظر عام على انتاج هذه المواد. كما ستُخضع للضمانات عددا من المصانع التي استثنيت بموجب أحكام معاهدة عدم الانتشار النووي.

وبالنسبة لما تسمى بـ"دول العتبة"، ستعني هذه المعاهدة وقف أي انتاج لمواد انشطارية ملائمة للاستخدام في صنع الأسلحة النووية، وفتح منشآتها النووية أمام التحقق الدولي.

وبالنسبة لأغلب البلدان التي تعتبر، شأنها في ذلك شأن استراليا، دولا غير حائزة للأسلحة النووية وأطرافا في معاهدة عدم الانتشار، فإن اتفاقية للوقف لن تتطلب أية ضمانات أو تدابير تحقق إضافية. لكنها ستقدم ضمانا اضافيا وتأكيدا مجددا على أن العالم يسير قدما نحو الازالة الكاملة للأسلحة النووية.

والواقع أن تقرير لجنة كانبيرا بشأن إزالة الأسلحة النووية قد حدد اتفاقية الوقف على أنها خطوة داعمة هامة على هذا الطريق ينبغي أن تؤخذ، على سبيل الاستعجال.

إن الألغام الأرضية المضادة للأفراد هي أكبر الويلات التي نعاني منها اليوم، والتي للأسف سوف تعاني منها أجيال مقبلة أيضاً.

وستغدو مالوفة لكم جميعا الاحصاءات المريعة، عن العدد الذي لا يمكن تصوره تقريبا من هذه الأسلحة التي زرعت كيفما اتفق، وبصورة غير ملحوظة في كثير من البلدان، وعن الأرواح التي فقدت أو أصابتها آفة هذا السلاح، وما فتئت تُفقد وتصاب ونحن جلوس هنا، وعن الأجزاء من الأراضي الزراعية التي غدت غير قابلة للاستخدام أو مهلكة. إن هذه المشكلة ليست مجرد شاغل نظري أو مبدئي وإنما هي واقع مهلك لكثير من الناس في كافة أنحاء الأرض - أكثر ضحاياها مدعاة للتأثر هو العدد الـــذي يقدَّر بـ ٠٠٠ ١٠ شخص الذين سيقتلون، والـ ٠٠٠ ٢٠ شخص الذين سيصابون بجراح بفعل الألغام الأرضية المضادة للأفراد في السنة المقبلة.

لقد أسيء استخدام هذه الأسلحة على نطاق واسع على نحو لم يُقصد تحقيقه منها على الاطلاق بحيث أن بلدي، شأنه في ذلك شأن بلدان كثيرة أخرى، يعتقد أن المسلك المعقول والإنساني هو حظر هذه الأسلحة بشكل كامل.

إن استراليا، شأنها في ذلك شأن بلدان كثيرة أخرى، أوقفت استخدام قواتها المسلحة العملياتي، للألغام الأرضية المضادة للأفراد. ولقد فعلنا ذلك ليس لأن قوة الدفاع الاسترالية مسؤولة بأي حال من الأحوال عن أزمة الألغام الأرضية الدولية، وإنما كبادرة أخلاقية تستهدف التعجيل بإنهاء المذبحة.

إن استراليا ملتزمة بدعم التدابير العملية الرامية إلى لمعالجة الكارثة الإنسانية التي تسببها الألغام الأرضية. وذلك هو السبب الذي دعا الحكومة الاسترالية بعد فترة قصيرة من توليها مقاليد السلطة في آذار/مارس ١٩٩٦ إلى إعلان برنامج لإزالة الألغام من كمبوديا ولاوس تبلغ تكاليفه ١٢ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات. ويأتي هذا عقب مساهمات سابقة بلغ مجموعها ٨,٥ مليون دولار بالإضافة إلى وزع مهندسي جيشنا على برامج إزالة الألغام من أفغانستان وموزامبيق وأنغولا وكمبوديا.

ويسعدني أن يكون بمقدوري أن أعلن عليكم اليوم أن استراليا سوف تسهم بـ ٤ ملايين إضافية من الدولارات على مدى السنوات الثلاث المقبلة في الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام وإعادة التأهيل في كمبوديا وموزامبيق.

كما أن استراليا مهتمة بالعمل مع بلدان أخرى من أجل تحسين تكنولوجيا إزالة الألغام بغية زيادة معدَّل ونطاق عملية إزالة الألغام. وقد طورنا ما نعتقد أنه فتح تكنولوجي يتيح إمكانية كشف الألغام على نحو أسرع وأكثر موثوقية في بلدان مثل كمبوديا تتسم تربتها بدرجة عالية من توافر المواد المعدنية. وسنسترعي إلى هذا التطور، انتباه المندوبين الذين سيحضرون "مؤتمر طوكيو بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد" المقرر عقده في آذار/مارس من هذا العام. إن ما هو ضروري الآن فهو صك يضفي الصفة الرسمية على الكثير من البادرات الوطنية المنفردة ويحولها إلى نظام دولي ملزم قانونياً يحظر فعلياً الألغام الأرضية المضادة للأفراد كسلاح حربي وكوسيلة إرهاب مدنية.

إن مؤتمر نزع السلاح وحده، هو في اعتقادي، الذي يتمتع بالمكانة، وتتوافر لديه التجربة والخبرة اللازمين لإعداد صك من هذا القبيل.

ومن نواح كثيرة، سيكون هذا تحدياً جديداً لكم. فالألغام الأرضية المضادة للأفراد سلاح دفاعي تقليدي - فحيازة ووزع أي دولة لهذه الألغام لا يهدد أمن أي دولة أخرى. وسيكون الإلهام الذي يوجه مساعيكم انساني في المقام الأول - يتعلق إلى حد كبير بأمن الفرد. فآليات الامتثال والتحقق المتطورة والتقحمية التي وضعتموها في حالة الأسلحة الكيميائية والتجارب النووية قد لا تناسب معاهدة بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

لكن هذه المعاهدة ستكون صكاً من صكوك تحديد الأسلحة. وينبغي أن تكون فعالة وذات نفاذ ومصداقية. وينبغي أن تحظى بموافقة وثقة المجتمع الدولي. ينبغي باختصار أن تكون نتاجاً لمؤتمر نزع السلاح.

وأعلم أن البعض في هذه القاعة وخارجها لديهم تحفظات على هذا المشروع من حيث المبدأ - من حيث المبادئ المتعلقة باحتياجات الدفاع الشرعي عن النفس، أو بالأوضاع الخاصة بالأمن القومي. وإني اتعاطف معهم فيما يساورهم من شواغل.

إن قرار استراليا الخاص بوقف استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وبدعم المفاوضات التي تستهدف فرض حظر عالمي، في أقرب وقت ممكن، لم يتخذ بدون قدر كبير من محاسبة النفس، نظراً لأن تحدي الدفاع عن استراليا يتمثل في أن تكون قادرة على حماية قارة واسعة بقوات مسلحة محترفة صغيرة.

إن أحث المترددين من بينكم على ألا يمتنعوا عن الموافقة على اضطلاع مؤتمر نزع السلاح بهذا العمل الحيوي بل أن يقوموا بالأحرى بعقل مفتوح - وكما يحدث في أي مفاوضات تتعلق بتحديد الأسلحة - باستكشاف كيفية تلبية مصالح الأمن القومي الخاصة بكل منكم، والتفاوض بشأنها في إطار الصك الدولي الذي يحتاجه العالم.

وأعلم أيضاً أن البعض - تدفعهم شواغل إنسانية تتعاطف استراليا معها تعاطفا كاملا - يريدون صياغة حظر على الألغام الأرضية المضادة للأفراد في محفل مخصص أكثر تحديداً خارج نطاق مؤتمر نزع السلاح لأنهم لا يعتقدون، ببساطة، أن هذا المؤتمر قادر على أن يعد، بالسرعة الكافية، المعاهدة اللازمة للاستجابة للأزمة الإنسانية الملحة التي نواجهها.

أقول لهم - اعملوا بأي ثمن على وضع عناصر ممكنة لمشروع معاهدة، وساعدوا مؤتمر نزع السلاح في مساعيه وأكملوا هذه المساعي، لكن كونوا على حذر من خطر انتاج حل جزئي دائم لأزمة الألغام الأرضية العالمية. وأقول لكم، الأعضاء الموقرون لمؤتمر نزع السلاح: اثبتوا أنهم على خطأ.

لا أود أن أختتم ملاحظاتي اليوم بدون ذكر مسألتين هامتين أخريين تتعلقان بنزع السلاح:

لا بد أننا جميعاً نشعر بارتياح كبير لأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهي معاهدة فائقة الأهمية جرى التفاوض عليها في هذا المحفل، سوف يبدأ نفاذها في ٢٩ نيسان/أبريل من هذا العام. وسيعزز من قيمة هذا الانجاز تحقيق أوسع عضوية ممكنة في الاتفاقية لدى بدء نفاذها، وأود أن أحث البلدان التي لم تصدق بعد على هذه الاتفاقية أن تفعل ذلك من أجل أن تصبح دولاً أطرافاً أصلية فيها.

ويتعين عليَّ أيضاً استرعاء الانتباه إلى أهمية العمل الذي يجري حالياً في اللجنة المخصصة من أجل تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وإن كشف حدوث مخالفات لهذه المعاهدة في السنوات الأخيرة يؤكد الحاجة الماسة إلى وضع أحكام فعالة للتحقق من الامتثال لهذه الاتفاقية.

إلا أنه ينبغي لنا، لدى أداء ذلك أن نحذر من تحقيق مجرد أي نتيجة، إذ ينبغي لنا ضمان أن تكون الآلية الموضوعة فعالة في رصد الامتثال للاتفاقية.

إنني أدرك أني كنت مباشراً، إلى حد ما، في تعليقاتي اليوم، لكني فعلت ذلك كصديق لهذه الهيئة يريد أن يراها تواصل عملها بشكل مثمر لصالح الجنس البشري بأسره. إني أرى مخاطر تُحدق بهذه الهيئة إذا هي قضت عام ١٩٩٧ في جدل بشأن جدول أعمالها واتجاهها بدلاً من الإبقاء على زخم المفاوضات المتعلقة بتحديد الأسلحة.

لقد أوصيتكم بالاطلاع على أحد التقارير، وهو تقرير لجنة كانبيرا، الذي يحدوني الأمل في أن يحفز التفكير والنقاش الدوليين بشأن نزع السلاح النووي.

وحثثتكم على بدء العمل من أجل وضع اتفاقية للوقف يعتبرها ذلك التقرير بمثابة خطوة داعمة هامة على الطريق نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

واقترحت إجراء مفاوضات متوازنة بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد، سوف تستجيب لحاجة ماسة في مجال الأسلحة التقليدية.

وأعتقد أن هذه المجموعة من التوصيات والمقترحات أو ما يشابهها، سوف تكفل استمرار ما تتمتع به هذه الهيئة من مصداقية وملاءمة لتلبية الاحتياجات الأمنية للمجتمع الدولي.

الرئيس: أشكر الأونورابل الكسندر دونر، وزير خارجية استراليا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان، السفير منير أكرم.

السيد أكرم (باكستان) أرجو، السيد الرئيس، أن تتقبلوا تهاني وفد باكستان وإعرابي الشخصي لكم عن أطيب تمنياتي لاضطلاعكم برئاسة المؤتمر. إن هذا الظرف في عمل مؤتمر نزع السلاح هام وصعب. وليس لديَّ شك في أنكم ستمكنون مؤتمر نزع السلاح من تذليل هذه الصعوبات والاستفادة من كل امكانياته من أجل تعزيز نزع السلاح العالمي.

وأود أيضاً أن أهنئ سلفكم الموقر، السفير ديمبينسكي من بولندا على قيادته وحصافته أثناء الأيام العاصفة الأخيرة من دورتنا لعام ١٩٩٦ وما ترتب عليها من نتائج مثيرة.

وإن اشتراك الأمين العام الجديد للأمم المتحدة السيد كوفي عنان، شخصياً في مؤتمر نزع السلاح لهو تأكيد حميد للأهمية التي يعلقها على دور هذا المؤتمر.

ويود وفد باكستان أيضا أن يرحب في مؤتمر نزع السلاح بوزير خارجية استراليا الموقر الذي أوضح بيانه، كالعادة، التزام وإسهام استراليا الصادقين في نزع السلاح النووي والتقليدي العالمي.

إن مؤتمر نزع السلاح مدعو، بعد عقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إلى تحديد المسائل التي سيبدأ إجراء مفاوضات بشأنها. وأفضل سبيل لذلك هو أن تنحى جانباً، مسألة تنقيح واستيفاء جدول أعمالنا - المسمى بـ "الوصايا العشر" - من أجل إجراء مشاورات متعمقة بشأنها، والتركيز حالياً على برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٧.

إن وفد باكستان يعتقد أن المسائل التي سيتفاوض مؤتمر نزع السلاح بشأنها هذا العام سوف تعكس: المتطلبات المتعلقة بنزع السلاح التي يمليها التطور في الموقف العالمي، وتوازن مصالح وأولويات جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، لا دولة واحدة فقط أو مجموعة من الدول. إن الفيتو على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي استخدمه بلد واحد في العام الماضي، مهما كان مؤسفاً، لا يبرر تجاهل ولاية هذا المؤتمر. والمخاوف المغالى فيها من الوصول إلى طريق مسدود في المستقبل لا تبرر العمليات المنفردة التي ستؤدي إلى إبرام أسرع لاتفاقات جوفاء.

إن باكستان تعتقد أنكم عرضتم مقترحاً متوازناً بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٧. وإن وفدي مستعد للنظر في جميع البنود المدرجة في ورقتكم. دعوني أدلي ببعض التعليقات على المسائل الرئيسية:

إن باكستان، شأنها في ذلك شأن معظم الأعضاء الآخرين في هذا المؤتمر، تعلق أكبر أهمية على بدء إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن نزع السلاح النووي. وقد أكدت مجموعة الـ ٢١ طوال العام الماضي، بصورة متكررة، مقترحها الرسمي بإنشاء لجنة مخصصة لبدء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي.

وتتاح الآن مع انتهاء الحرب الباردة فرصة غير مسبوقة للتخلي عن الأسلحة النووية وإزالتها. ولقد تحققت في الواقع بعض النجاحات من مثل: معاهدة ستارت الأولى، والثانية، وتمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير محدد، وعقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وعلى الرغم من ذلك، قد يكون الخطر النووي الآن آخذاً في التصاعد بدلاً من التناقص. فأولاً، ترغب الدول الحائزة للأسلحة النووية في الإبقاء على ترساناتها النووية، حتى في مستويات جرى خفضها إلى حد فائق، "بالنسبة للمستقبل القريب". وقد امتد الردع النووي الآن ضد "مخاطر غير مرئية" بدلاً من توجهه ضد خصوم محددين. إن الردع النووي المتعدد الأقطاب هو بحكم طبيعته ذاتها أكثر تزعزعاً، ومن ثم أكثر خطراً من المبدأ الثنائي للحرب الباردة القائم على التدمير المتبادل الأكيد. هل سيبقى الردع فعالاً إذا تجددت المنازعات القديمة أو إذا نشأت منافسات جديدة فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية في المستقبل؟ كذلك، أوليس من الأحكم حيث لا توجد مواجهات استراتيجية حالياً، اغتنام هذه اللحظة من أجل حظر الأسلحة النووية وإزالتها تماماً؟

إن نطاق الأسلحة النووية، بدلاً من أن ينكمش آخذ في الاتساع، فيما يبدو. وقد جاء في بيان أصدره في ١٨ كانون الأول/ديسمبر الماضي وزراء دفاع حلف كبير ما يلي:

"لذا يتوقع من الأعضاء الجدد (في هذا الحلف) أن يدعموا مفهوم الردع، والدور الأساسي الذي تؤديه الأسلحة النووية في استراتيجيات الحلف".

وفي رأينا، فإن هذا يصل إلى مستوى الانتشار الأفقي للخطر النووي، إن لم يكن الانتشار الأفقي للأسلحة النووية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن دور الأسلحة النووية لا يقتصر على الردع. إذ يجري اقتراح "مهام" جديدة للأسلحة النووية، ربما لتبرير الاحتفاظ بها إلى أجل غير محدد. فبعد توقيع دولة كبرى حائزة للأسلحة النووية على البروتوكول الملحق بمعاهدة بليندابا، المنشئة لأفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، أكد مسؤول كبير في هذه الدولة أن المعاهدة "لن تحد من الخيارات المتاحة (أمام هذه القوة النووية) للرد على أي هجوم من جانب دولة طرفاً (في المعاهدة) تستخدم أسلحة التدمير الشامل". كما ذكر بيان الحلف ذاته الذي ذُكر آنفاً أنه ستبذل جهود "من أجل القيام، على أساس معجّل، بخلق قوى جديدة تستهدف مواجهة مخاطر الانتشار". ومن ثم، يبدو أن أي بلد معرَّض لخطر استخدام الأسلحة النووية هذه، إذا أعتُبر أنه يشكل "خطر انتشار" نووي أو كيميائي أو بيولوجي. ويصبح الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار، أو لاتفاقيات الأسلحة الكيميائية، أو لاتفاقيات الأسلحة البيولوجية، غير ذي صلة. لأنه كما أعلن ممثل كبير آخر لنفس الدولة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، أثناء مؤتمر استعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية: "إننا نعلم بالتأكيد، استناداً إلى خبرتنا، أن العضوية في نظام لا تشكل ضمانا للامتثال". فالتهديدات الضمنية الصريحة الموجهة ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، من المرجح، للأسف، أن تولّد بالذات الأخطار التي قُصِد أن تمنعها.

ولذا فمن المعقول أن تضغط مجموعة الـ٢١ من أجل تحقيق نزع السلاح النووي والإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وهذا لا يعبِّر فقط الآن عن توافق الآراء الذي تحقق في كرتاخينا وإنما أيضاً عن الرأي الاستشاري للجنة الدولية لفقهاء القانون، وعن توصية لجنة كانبيرا، ورأي الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفوق كل شيء، يعبِّر عما تمليه الفطرة السليمة وغريزة حب البقاء لدى الإنسان.

إن العالم لا يقوى على ترف انتظار أن تقوم القوى النووية الرئيسية بإقناع مشرعيها الرؤياويين بالتصديق على معاهدة ستارت الثانية، والإسراع بعقد معاهدة ستارت الثالثة في الوقت الذي يقف فيه مؤتمر نزع السلاح مكتوف الأيدي بصورة جماعية. إن الأكثر من ٢ ٠٠٠ سلاح نووي التي تُركت بحوزة كل من القوتين النوويتين الرئيسيتين، والمئات من هذه الأسلحة المتاحة للقوى النووية الأخرى، إنما تكفي لمحو الحضارة الإنسانية محواً كاملاً. كما أن مطلب إجراء مفاوضات نزع السلاح من أجل نزع السلاح النووي لا يمكن حرفه بتلاوة تعاويذ المبادئ والأهداف التي اعتُمدت في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها. وإن اثنين من 'الأهداف الثلاثة' المدرجة في تلك الوثيقة - وهما معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية وقف انتاج المواد الإنشطارية - تؤولان من جانب أنصارهما على أنهما تمثلان بصفة رئيسية اتفاقين لعدم الانتشار لا لنزع السلاح النووي. أما الهدف الثالث، وهو بذل جهود منتظمة من أجل نزع السلاح النووي، فهو الهدف الذي تقترح مجموعة الـ ٢١ إجراء مفاوضات بشأنه في مؤتمر نزع السلاح. وثمة تساؤل هو هل كانت فكرة إمكانية مواصلة بذل الجهود من أجل نزع السلاح النووي من خلال عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار موضع تفكير جدي حقاً، في الوقت الذي لم تستطع الأطراف في هذه المعاهدة الاتفاق على استعراض تنفيذها في المؤتمرات الثلاثة الأخيرة التي عقدتها؟

وهل الغرض من الزعم الذي طرحته هنا ثلاث دول نووية بأن نزع السلاح النووي لن يكون ممكن التحقيق إلا إذا أُبقي على نظام عدم الانتشار، هو تبرير إلغاء الهدف الثالث من وثيقة "المبادئ والأهداف"؟

إن باكستان مقتنعة بأن المجتمع الدولي يمكنه على أفضل نحو مواصلة تحقيق متطلب نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح - الهيئة الوحيدة القائمة المؤهلة لإجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع

السلاح. إن نزع السلاح النووي موضوع قابل لإجراء مفاوضات بشأنه، ومؤتمر نزع السلاح هو المحفل المناسب الذي ينبغي إجراء هذه المفاوضات فيه. ولو كانت الأسلحة النووية تخص فقط الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية لما طرحت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية وقف انتاج المواد الانشطارية لإجراء مفاوضات بشأنها في هذه الهيئة. وإذا كان هناك، كما زُعم ٢٠ بلداً يحوزون قدرة على صنع أسلحة نووية، فهل يكون من المعقول أو حتى من الحكمة استبعاد هذه البلدان من المفاوضات الخاصة بنزع السلاح النووي؟ بوسعي أن أؤكد أن المحدقين في النجوم هم أولئك الذين يريدون لهذه الهيئة أن تنتظر معاهدة ستارت الثانية ومعاهدة ستارت الثالثة قبل أن تبحث اتخاذ أي إجراء متعدد الأطراف بشأن نزع السلاح النووي.

إن وفدي يعتقد أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يسعى إلى تعزيز أربعة أهداف هامة، على الأقل، أثناء عام ١٩٩٧ وما بعده في إطار نزع السلاح النووي.

فأولاً، من الملح تأمين اتفاق دولي ملزم قانونياً يلزم جميع الدول - النووية وغير النووية - بهدف تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وهذا الهدف، كما نفهم، هو أيضا التوصية الرئيسية التي قدمتها لجنة كانبيرا. ينبغي أن نتمكن من اعتماد معاهدة بسيطة ومختصرة تتضمن التزاما من هذا القبيل، وتعهداً بمواصلة المفاوضات "بحسن نية" من أجل تحقيق هدف إزالة الأسلحة النووية في المستقبل القريب.

وثانياً، ينبغي أن نبدأ مفاوضات بشأن وضع برنامج للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في غضون إطار زمني متفق عليه ومحدد. وقد اقترحت مجموعة تتألف من ٢٨ بلداً، بما فيها باكستان، مشروع برنامج وارد في الوثيقة CD/1419. وينبغي أن يكون هذا المقترح، والمقترحات المضادة له إن وجدت، موضوع مفاوضات تجري في مؤتمر نزع السلاح هذا العام.

إن الغرض من المفاوضات التي نسعى إليها هو وضع برنامج، وتحديد التدابير التي تشكل جزءا من البرنامج، والأولويات والمراحل والأطر الزمنية التي ستتحقق هذه التدابير ضمنها. وفي رأينا، أنه سيجري التفاوض على كل تدبير لنزع السلاح مدرج في البرنامج من خلال آلية - ثنائية ، أو إقليمية، أو متعددة الأطراف، أو عالمية - تكون أنسب آلية للتدبير المعيَّن. وإن طبيعة التدبير المعين من تدابير نزع السلاح ستحدد هي ذاتها البلدان التي سيكون اشتراكها ملائماً في عملية التفاوض بشأن هذا التدبير.

وثالثاً، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يواصل أيضاً اتخاذ تدابير محددة من أجل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وإن باكستان على استعداد، في هذا السياق، إلى بدء العمل في اتفاقية بشأن المواد الانشطارية. لقد رحبنا باعتماد تقرير شانون الذي عبر عن فهم أن نطاق المعاهدة المقترحة سيجري بحثه أيضا في اللجنة المخصصة. إننا نود أن يؤكَّد لنا صراحة أن شواغلنا المتعلقة بالمخزونات، لا سيما المخزونات غير المتكافئة، سيتم تناولها لدى التفاوض بشأن هذه المعاهدة. وأن هذه المعاهدة ستكون أيضاً تدبيراً آخر من تدابير عدم الانتشار فقط، ولن تشكل مساهمة في نزع السلاح النووي.

وبخلاف اتفاقية المواد الانشطارية، هناك تدابير أخرى لنزع السلاح النووي يمكن التفاوض عليها في مؤتمر نزع السلاح على الفور. ويمكن أن تشمل هذه التدابير بروتوكولاً ملحقاً بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يرمي إلى الوقف النهائي للتطوير النوعي للأسلحة النووية، ولا بد أن يتضمن هذا البروتوكول

التزاما قاطعا من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم تحسين أسلحتها النووية. ويمكن أن يتطلب أيضاً إغلاق مواقع إجراء التجارب النووية، والتفتيش الدولي على تلك المنشآت التي أقيمت لغرض إجراء التجارب على الأسلحة النووية أو إبقائها في حالة "تعبوية قتالية".

وبالمثل، يمكن التفاوض على اتفاق أو أكثر لإزالة الرؤوس الحربية النووية من القذائف أو منظومات الإيصال الأخرى، وتخزين كليهما على أساس نظام الضمانات الدولية. وسيكون ذلك وسيلة سريعة إلى حد كبير من أجل تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين.

والهدف الرابع في الساحة النووية ينبغي أن يكون هو تقديم تأكيدات موثوقة وملزمة قانونيا وغير مشروطة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها. وقد أوضحت باكستان باستمرار أوجه النقص في التأكيدات التي قدمتها الدول النووية حتى الآن. فمن الواضح الآن أنه حتى الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ليست لديها ضمانات أمن من الخطر النووي. فقد احتفظت الدول النووية بالحق في أن تحدد، على نحو تعسفي، متى وضد من تستخدم الأسلحة النووية أو تهدد باستخدامها.

ولذا فإننا نأمل في إعادة تشكيل اللجنة المخصصة لتأكيدات الأمن السلبية. وينبغي لهذه اللجنة أن تبحث السبل والوسائل الكفيلة بتقديم تأكيدات لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها ضدها. ويمكن لهذه التأكيدات أن تشمل التزامات يمكن التحقق منها تقنيا تقطعها الدول النووية على نفسها بعدم توجيه أسلحتها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

لقد أكدت باكستان غالبا على أنه وإن كانت الأسلحة النووية تظل هي بؤرة تركيز الاهتمام الدولي، فإنه لا يمكننا تجاهل التهديدات التي يتعرض لها السلم، وبفعل الأسلحة التقليدية والانتهاكات الفعلية للسلام الناجمة عن هذه الأسلحة.

ونحن الذين عايشنا الحرب المتطاولة الأمد في أفغانستان ندرك ادراكا كاملا الثمن الذي دُفع نتيجة للألغام الأرضية المضادة للأفراد. ولذا انضممنا بنشاط إلى العملية التي أدت إلى عقد البروتوكول الثاني المنقح لاتفاقية الأسلحة "المضادة للبشر". وكما نعلم جميعا كانت المفاوضات من أجل عقد البروتوكول الثاني المنقح معقدة وصعبة. ولو كان جرى الإصرار على فرض حظر كامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد لما تحقق توافق الآراء بشأن البروتوكول المنقح.

إن السؤال الموجه إلينا هو: ما هو أفضل سبيل لتخفيف وإزالة المعاناة والخطر اللذين تشكلهما الألغام الأرضية المضادة للأفراد؟ إن رأينا في هذا الصدد، هو أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف.

الأول هو تأمين أوسع انضمام ممكن للبروتوكول الثاني الجديد. وفي هذا السياق، يكون من المشروع توقع أن يقوم ثلثا الدول التي أيدت قرار الجمعية العامة ٥١-٤٥ قاف الداعي إلى الحظر الكامل، باتخاذ الخطوة الأولى ألا وهي الانضمام إلى البروتوكول الثاني، وذلك تعبيراً منها عن التزامها.

والثاني يتمثل في أنه ينبغي وضع برنامج قوي لإزالة الألغام الأرضية التي زرعت في الماضي، والمسؤولة عن الـ٠٠٠ ٢٥ شخص الذين قتلتهم الألغام الأرضية في العام الماضي.

والثالث، يتمثل في القيام داخل مؤتمر نزع السلاح، باستكشاف التدابير الإضافية التي يمكننا اتخاذها للتحرك قدما صوب تحقيق الهدف النهائي المتمثل في حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد بدون تعريض أمن الدول للخطر. ونقترح أن يعين منسق خاص لإجراء عملية الاستكشاف هذه، ووضع اختصاصات مناسبة لإجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

إن إنتاج واحتياز الأسلحة الآخذ في التصاعد لدى بعض الدول خلق حالة من انعدام الأمن والاستقرار في عدة مناطق من العالم. وهذا الاختلال وانعدام الأمن يخلق أيضاً حوافز لانتشار أسلحة التدمير الشامل. ومحاولة مراقبة نقل الأسلحة دون مراعاة لأوجه عدم التساوق يمكن أن يزيد الاختلال والتهديدات الموجهة ضد السلم بدلاً من التقليل من هذه التهديدات في مناطق شتى.

وتعتقد باكستان أن النهج الإقليمي يتيح، في معظم الحالات، أكثر الأطر فعالية من أجل النجاح في التفاوض على عقد اتفاقات لتحديد الأسلحة التقليدية، وبشأن جوانب عدم الانتشار. لقد طلبت الجمعية العامة إلى مؤتمر نزع السلاح إجراء مفاوضات بشأن وضع "مبادئ" لتحديد الأسلحة التقليدية في الإطار الإقليمي ودون الإقليمي. ويشكل هذا مساهمة مفيدة في المفاوضات المحددة من أجل تحديد الأسلحة التقليدية في مختلف مناطق العالم. لذا ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يبدأ هذه العملية في عام ١٩٩٧.

لقد وصفت منطقة جنوب آسيا باعتبارها أخطر منطقة في العالم. فبالإضافة إلى أن جارتنا استخدمت حق الفيتو ضد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأعلنت خياراتها النووية مفتوحة، فإنها شرعت أيضاً في عمليات احتياز جديدة واسعة النطاق لأسلحة هجومية ولمنظومات أسلحة. وهي تباشر خلسة عملية وزع Prithvi، وهي قذيفة تسيارية قصيرة المدى قادرة على حمل سلاح نووي تشمل أهدافها المعلنة مطارات باكستان، وتشكيلاتها العسكرية، ومصافي النفط والمصانع لديها. ولن تكون أي مدينة باكستانية كبرى خارج متناول هذه القذيفة. وفي حالة حدوث هجوم مفترض، فإن الوقت اللازم لنا للرد عليه سيكون قصيراً، ويبلغ خمس دقائق فقط. ويتعين على باكستان افتراض أن يكون الغرض من Prithvi هو أن يكون وسيلة ايصال نووي.

خلال العقود القليلة الماضية، أجبرت باكستان على الرد على خطوات الانتشار المتصاعدة التي أقدمت عليها جارتنا. وعلى نحو معكوس، واجهنا الوطأة الضاغطة لرد الفعل الدولي على هذا التصعيد. ونسمع الآن نداءات توجه إلينا لتوقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويعلم أصدقاؤنا جيداً جداً إلى أين ينبغي توجيه هذه النداءات. فللأسف، وفي عاصمة جارتنا، يغدو نمور عدم الانتشار، قططاً أليفة.

لقد أبدت باكستان أقصى قدر من ضبط الذات. ويؤخذ ذلك في أكثر الأحيان على أنه شيء في حكم المضمون دائماً. بيد أنه في مواجهة التهديدات التي تأتي عبر حدودنا، وفي مواجهة الجهود المبذولة من أجل تآكل قدرتنا على الدفاع عن النفس، نحتفظ بالحق في اتخاذ كافة التدابير المناسبة للمحافظة على أمننا الوطني.

لقد قدمت باكستان مقترحات بناءة لمواجهة مشاكل الأمن وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار في جنوب آسيا. ونأمل أن يكون لهذه المقترحات رد فعل ايجابي من جانب المجتمع الدولي، لا سيما من جانب جيراننا.

الرئيس: أشكر السفير أكرم على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر السفير محمد صالح دمبري.

السيد دمبري (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس، حيث إنه يقع على عاتقي الإسهام في المناقشات الحالية التي بدأها مؤتمر نزع السلاح بشأن جدول أعماله وبرنامجه للدورة الحالية، اسمحوا لي أولاً وقبل كل شيء أن أضم صوت الوفد الجزائري إلى أصوات جميع الذين ألقوا كلمات للتو وجهوا إليكم فيها التهنئة لاضطلاعكم بسدة رئاسة مؤتمرنا، وأن أؤكد لكم مساندتنا الكاملة من أجل تحقيق النجاح في العمل الذي نقوم به تحت قيادتكم البارعة. وأود أيضاً الانضمام شخصياً إلى جميع الذين أشادوا بالجهود الجديرة بالثناء لسلفكم في هذه المهمة، سفير بولندا، زميلنا السيد ديمبنسكي، وإلى الذين أعربوا عن الشعور الجماعي بالامتنان الذي ندين به للأمين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة السيد فلاديمير بتروفيسكي، ونائبه السيد عبد القادر بن اسماعيل، وجميع أعضاء الأمانة على ما أبدوه من استعداد للمعاونة وعلى عنايتهم الفائقة الرقيقة. وأخيراً، فإن واجب المجاملة يدفعني إلى توجيه الشكر إلى جميع الزملاء الذين رحبوا بي في هذا المحفل، وأن أؤكد لهم أنه في العلاقات مع كل الزملاء، سيتحلى وفدي، كما حدث في الماضي، بروح التعاضد والتعاون المنفتحة أمام أوجه التقارب المتسقة وتحقيق الإنجازات الايجابية.

وإذا نظرنا إلى تطور وتائر وفترات العمل التي اتسم بها مؤتمر نزع السلاح عبر الزمن ومنذ إنشائه، نجد من المألوف بالنسبة للدورات أن تتسم بفترتين من النشاط والعمل المكثفين، هما على نحو أكثر تحديداً في بداية العمل وفي نهايته، فترتان تظهران أولاً الالتزام بتحقيق خلاصة جامعة لحصيلة مناقشات الأطراف المتعارضة، وتسجلان في نقطة النهاية terminus ad quem الشعور بالارتياح لإنجاز الواجب. ولذا يقع على عاتقنا جميعاً، بدون تعجل، ألا نقدم تقييماتنا ونعرض مواقفنا بشأن المواضيع المقترحة للمناقشة فقط، وإنما أن نسهم أيضاً في تكوين خلاصة جامعة، من شأنها وقد تم التوصل إليها بحسن نية وبإحساس بالمسؤولية، أن تعزز بشكل أكيد فهمنا المشترك لما هو مطروح في مجال نزع السلاح، وأن تمكننا من التوصل - لأنه لا يوجد خيار آخر - إلى نهج يستند إلى توافق الآراء ومن ثم يكون نهجاً قوياً يعبر عن العزم الوطيد.

إن جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح يطرح مشكلتين متداخلتين على نحو وثيق إحداهما في الأخرى: ما هي المسائل الموضوعية التي يتعين علينا إدراجها فيه؟ ووفق أي أولويات يتعين علينا البدء في التفاوض بشأن هذه المسائل، ووفق أية ترتيبات تنظيمية؟ بيد أن المواقف التي أعرب عنها والحجج التي قدمت بشأن هذا الموضوع هنا أو هناك، حتى عندما تنحو نحو الانتقائية أو متطلب اتباع نهج متكامل وعالمي، لا يمكن أن تكون متعارضة لأن غرضها في الواقع هو أن تشهد على قوة ذلك النص الأساسي، نص الوصايا العشر الشهير الذي صاغته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٨، والذي يؤكد بصورة لا يمكن إنكارها أولية نزع السلاح النووي. كما أن مناقشاتنا الأكثر راهنية تظهر عدم الارتياح الذي نشعر به إزاء بعض

الإنجازات التي وإن كانت جديرة بالثناء، تبقى مجزأة في طابعها لأنها لا تأخذ في الحسبان بصورة كاملة وتامة، تطلعات كافة المجتمعات البشرية في كوكبنا إلى الأمن والسلام.

هذه هي الحالة الخاصة، على سبيل المثال لا الحصر، بمعاهدة سولت، والقوات النووية المتوسطة المدى، ومعاهدات ستارت التي تظل اتفاقات ثنائية، ولا تلبي شواغل المجتمع الدولي ككل. وهي أيضاً حالة معاهدة عدم الانتشار التي، وإن كان جرى تمديدها إلى أجل غير محدد في أيار/مايو ١٩٩٥، فإنها تكشف في أعقاب تطبيقات متعاقبة، صنوف الإحباطات وخيبات الأمل التي ولدتها المعاهدة، لأنه وفقاً للتقييمات التي أجرتها هنا في جنيف أو في نيويورك وفود كثيرة، لم تأخذ هذه المعاهدة في الحسبان بُعد نزع السلاح النووي. وحتى على الرغم من أن بلداناً كثيرة قد انضمت إليها، بما فيها بلدي، فإن هذا يعكس بشكل مؤكد، الاقتناع والأمل اللذين تعلقهما هذه البلدان على العمل الجماعي والمتعدد الأطراف المتعلق بنزع السلاح، على النحو المعبر في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ الذي ذكّرنا بأن على جميع الدول التزاماً بمواصلة العمل بحسن نية ومن أجل اختتام المفاوضات التي تؤدي إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة.

هكذا يفهم المرء لماذا لم تكف الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنوات عن اعتماد قرارات تدعو مؤتمر نزع السلاح إلى بدء إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، ويفهم، على نحو مترابط، الأسباب التي دفعت مجموعة الـ٢١ هنا في جنيف إلى الدعوة في مناسبات كثيرة، إلى إنشاء لجنة مخصصة لبدء إجراء مفاوضات بشأن برنامج متدرج لنزع السلاح النووي بغية تحقيق الإزالة النهائية لتلك الأسلحة وفقاً لجدول زمني متفق عليه ومحدد بصورة مشتركة. والواقع أن ٢٨ بلداً، من بينها بلدي قد قدمت، توضيحاً لمسعاها، برنامج عمل كامل ومتسق يشمل المقترحات التي قدمتها شتى الأطراف بالنسبة للمفاوضات المتوخاة، بدون استبعاد أي منها.

وإذا كنت حرصت على أن أشير بايجاز إلى بعض المعالم البارزة على الطريق الذي اجتزناه معاً وبصورة جماعية فلأنه يمكن في نظري رصد ثلاثة اعتبارات على أساس الاستنتاجات التي خلصنا إليها من مناقشاتنا. الأول هو أنه لا يوجد شخص في هذه القاعة ينكر أن نزع السلاح النووي اليوم هدف يحظى بتأييد واسع، وأصبح يحظى بالأولوية من جانب المجتمع الدولي والرأي العام الدولي. والثاني، هو أنه لا يوجد بلد يعلن اليوم أنه معاد لتحقيق ذلك الهدف. والثالث، هو أننا نلاحظ جميعاً أن الاختلافات تكمن في النهوج وأنه لا يمكن بأي حال، إبطالها.

على ضوء هذه الخلفية، اسمحوا لي أن أدافع عن النهج العالمي الذي يتيح لنا ميزة أن نكون أكثر رشداً لأنه يتفادى التصورات المجزأة، وأن نكون أكثر حذراً لأنه يسمح بخلق التوازنات اللازمة لأية مفاوضات، ولأن نكون أخيراً أكثر عدلاً لأنه لا يهمش أحداً، بل على العكس تماماً، يرفض التدابير غير الدائمة، والحسابات الضيقة. ويجمع كافة الجهات الفاعلة معاً في تآزر خلاق واحد. لهذه الأسباب يرى وفدي من الضروري في هذه المرحلة إعطاء الأهمية الواجبة للنهج العالمي الذي سيدمج في نزع السلاح النووي صكاً لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها، واتفاقية تحظر استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها، ومعاهدة ترمي إلى إزالتها، وأخيراً اتفاقية تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية.

إن هذه المبادرة التي يدعو إليها بلدي المقتنع بقوة بفضائل العمل المتعدد الأطراف، سوف تتضمن، وفي الوقت ذاته، سوف تلبي وتمثل مطالب وتصورات جميع الأطراف: على هذا النحو سيعاد وضع الحظر المفروض على المواد الانشطارية في إطاره الطبيعي كتدبير من تدابير نزع السلاح النووي، كما أن الإنجازات في مجال تحديد الترسانات النووية وخفضها سوف تدمج في إطار عملية متعددة الأطراف، والمخاوف المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية سوف تؤخذ في الحسبان من خلال نظام قانوني ملزم ومولد للثقة بين الأمم. إن بلدي الحريص جداً على تحقيق توافق الآراء في هذه الهيئة، والمتعلق جداً بفضائل التوازن الذي يظل هو أكثر السبل فعالية لتسوية أكثر الأوضاع تعقيداً، يعيد مرة أخرى تأكيد أنه عشية المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم الانتشار، وانعقاد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، من الأساسي لمؤتمر نزع السلاح أن يستجيب للإشارات العديدة التي تلقاها، ويعالج مسألة نزع السلاح النووي معالجة جوهرية، وأن يرد على المجتمع الدولي بالبادرة التي يتوقعها منه.

لقد وصفت هنا الزخم الذي تولد في مؤتمر نزع السلاح وخارج هذا المحفل بالنسبة لنزع السلاح النووي. وسيكون من الضار إلى حد كبير للجميع، وقف هذا الزخم من خلال توجيه عمل مؤتمر نزع السلاح نحو إجراء مفاوضات أخرى لا يمكن في رأينا، مهما كانت مشروعة وضرورية، أن تقلب أولوياتنا رأساً على عقب، أو تعيد ترتيبها. إن الحاجة إلى الفعالية التي يتعين أن تتسم بها، ينبغي أن تنعكس على المستوى الوظيفي والعضوي فأولاً على المستوى الوظيفي، إن إنشاء لجنة مخصصة ذات ولاية تفاوضية بشأن نزع السلاح النووي هو في رأينا أشجع الطرق وأكثرها رشداً. وستجد المفاوضات الخاصة بعقد اتفاقية لحظر المواد الانشطارية مكاناً لها على هذا الطريق. وثانياً، على المستوى العضوي، إن تركيز جهود وتطلعات الجميع على مؤتمر نزع السلاح الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح سيضفي على المفاوضات مشروعية أكبر، وسيدعم التزام جميع الأمم تجاه عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

إن المشكلة اليوم لا تتخذ شكل قبول أو رفض التفاوض على هذا البند أو ذاك داخل مؤتمر نزع السلاح. إنها كائنة على صعيد الأولويات. ويمكننا أن نسلم بأن أي بند يجري التفاوض عليه في مؤتمر نزع السلاح، عاجل في حد ذاته، لكن ينبغي لنا أيضاً أن نقول أنه من بين هذه المسائل العاجلة، هناك أولويات. والاعتراف بهذه الأولويات سيساعد في الترتيب السليم لبرنامج العمل الذي يتعين علينا تحديده معاً. وهذا الترتيب للأولويات، في نظر وفدي، يضع نزع السلاح النووي في قلب شواغل مؤتمر نزع السلاح، من حيث المفهوم والمفاوضات، على السواء.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أستشهد برأي أحد الثقاة. لقد أملت قوانين الصدفة أن يكون يوم ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، اليوم بالذات الذي بدأت فيه جلستنا العامة الأولى، هو اليوم الذي قام فيه جورج تشارباك، الفائز الموقر بجائزة نوبل في الفيزياء في أعوام ١٩٩٢ و١٩٩٣ و١٩٩٤، وعضو اللجنة المعنية بالأسلحة الاستراتيجية التي أنشأها رئيس وزراء فرنسا، بتقديم آخر كتبه إلى الصحفيين، وهو الكتاب المعنون Feux follets et champignons nucléaires الذي كتبه بالاشتراك مع عالم الفيزياء الأمريكي الكبير ريتشارد غاروين، وهو أخصائي في مجال الاستراتيجية والأسلحة النووية. قال الفائز الفرنسي بجائزة نوبل في حديث صحفي أدلى به في نفس اليوم لصحيفة فرنسية صباحية: إن من الضروري إجراء عمليات خفض ضخمة في الأسلحة المتعلقة بالقطاع النووي. وأوضح أن المتفاوضين الروس والأمريكيين يستهدفون رقماً يبلغ ٠٠٠ ١٥ رأس حربي استراتيجي في عام ٢٠٠٣، بينما ينبغي أن تهبط الأعداد إلى أقل من عدة مئات من الرؤوس الحربية النووية، يعتبرها كافية تماماً للردع. وشدد أيضاً على ضرورة الخروج من حالة الخلط

المتعلقة بإزالة الأسلحة النووية التي تصور على أنها عملية مطولة ومكلفة، وإخفاء حقيقة أنه يمكن بسهولة وسرعة شديدتين جعل الأسلحة النووية غير قابلة للاستخدام. فلنحافظ إذن بدورنا على الزخم الذي تولد حتى الآن مع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولنضعها، ولندعمها في مسارها الطبيعي نحو نزع السلاح النووي. هذا هو معنى الرسالة التي يود بلدي اليوم إبلاغها لكم عن طريقي.

الرئيس: أشكر السفير دمبري على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لممثلة اليابان، السفيرة كوروكوتشي.

السيدة كوروكوتشي (اليابان): السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم لاضطلاعكم بسدة رئاسة مؤتمر نزع السلاح في بداية دورته لعام ١٩٩٧. إنه لمصدر اغتباط كبير لي أن أرى جاراً آسيوياً قريباً منا يرأس المؤتمر، لا سيما بعد فترة قصيرة من حصول بلدكم على عضوية المؤتمر. وإنه لأمر يدعو إلى الاغتباط أن يكون بإمكاننا الاعتماد على قيادتكم المقتدرة في هذا الوقت الحافل بأكبر التحديات. وبوسعي أن أؤكد لكم أكمل تعاون من جانب وفدي. وأود أيضاً الإعراب عن تقديري للسفير دمبينسكي، الرئيس السابق للمؤتمر على الطريقة النموذجية التي أدى بها وظائفه الهامة. وأود اغتنام هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة، صاحب السعادة السيد كوفي عنان على البيان الهام جداً الذي أدلى به أمام المؤتمر صباح هذا اليوم. وإننا، بالإضافة إلى ذلك، لنشعر بالامتنان للأونورابل ألكسندر دونر وزير خارجية استراليا لمجيئه وتشاطره معنا وجهات نظر حكومته. لقد كان وجودهما مساهمة هامة في عمل مؤتمرنا.

أرجو قبل أن أبدأ بياني أن يُسمح لي للحظة أن أرحب ترحيباً حاراً بالسفراء الذين وصلوا مؤخراً. وأن مشاركتهم سوف تثري مداولاتنا، بكل تأكيد.

لقد أحرز المجتمع الدولي تقدماً كبيراً في العام الماضي في مجال نزع السلاح، سواء فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية أو بأسلحة التدمير الشامل. وكان أبرز ما تحقق بالطبع هو التمكن بعد عامين ونصف العام من المفاوضات التي جرت في مؤتمر نزع السلاح من اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأغلبية كاسحة في الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ومن بين التطورات الهامة الأخرى، أود أن أشير إلى تعزيز البروتوكول الثاني الملحق بالاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة، وإلى تصديق الـ ٦٥ دولة الذي مكن من بدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وعلى الرغم من ذلك، لا تزال أمامنا مهام ضخمة، وينبغي لنا مواصلة التحرك صوب عملية نزع السلاح بصورة مطردة في عام ١٩٩٧. وتتمثل إحدى المهام الهامة في التحضير لتنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا سيما البداية الناجحة لعمل اللجنة التحضيرية والأمانة التقنية المؤقتة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن الأساسي أيضاً لجميع الدول التي لم توقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولم تصدق عليها بعد أن تفعل ذلك بغية ضمان عالمية المعاهدة وبدء نفاذها بدون إبطاء. وتقوم اليابان حالياً، من ناحيتها، بعمل التحضيرات اللازمة للتصديق عليها.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، فإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإن كانت تمثل مَعلَماً تاريخياً بارزاً على الطريق نحو نشوء عالم خال من الأسلحة النووية، فإننا لا يمكن أن نقنع بالرضى

عن الذات بشأن هذا الإنجاز وأن نوقف جهودنا عند هذا الحد. من الضروري أن نتخذ خطوة أخرى من أجل تعزيز نزع السلاح النووي، عقب تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير محدد واعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي هذا الخصوص، يتسم بدء عملية الاستعراض المعزز لمعاهدة عدم الانتشار في نيسان/أبريل بأهمية كبيرة.

ولئن كنت لا أرى ضرورة لأن أشرح بالتفصيل موقف اليابان المعروف جيداً كبلد يدافع بقوة عن نزع السلاح، أود أن أغتنم هذه الفرصة من أجل أن أعرض بتوسع وجهات نظر اليابان فيما يتعلق بمهام مؤتمر نزع السلاح في هذا الظرف الدقيق، أي فيما يتعلق بجدول أعمال المؤتمر وبرنامج عمله لعام ١٩٩٧.

وغني عن القول، أن المسألة النووية تمثل شاغلاً كبيراً من شواغل مؤتمر نزع السلاح، وقد أعربت الوفود عن مجموعة متنوعة من الآراء التي تعكس مختلف المواقف الوطنية. إلا أنه إذا سمح لي أن أدلي بملاحظة مبسطة، يبدو لي أن هناك نهجين مختلفين بشأن كيفية مناقشة هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح. نهج يمكن تسميته "نهج مخطط" يدعو كأول خطوة، إلى التزام واضح من جانب الدولة الحائزة للأسلحة النووية بإزالة ترساناتها النووية في غضون فترة زمنية محددة، على أن تبدأ بعدئذ العمل بشأن الخطوات اللازمة لإنجاز ذلك الهدف. والنهج الآخر يمكن تسميته بـ"النهج التراكمي" الذي يحاول أن يراكم بصورة مطردة تدابير واقعية لنزع السلاح، خطوة إثر خطوة من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في نشوء عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي رأي اليابان، فإن إمكانية تحقيق نتيجة ملموسة تكمن في النهج الثاني فقط. وينبغي لنا، آخذين في اعتبارنا، حقائق البيئة الأمنية الدولية أن نتفق على التدابير المحددة التي يمكن للمجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تؤيدها. وقد أعاد وزير الخارجية يوكيهيكو إيكيدا تأكيد هذا الرأي مؤخراً في حلقة دراسية عن "نزع السلاح النووي بعد تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير محدد" عُقدت في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي في كيوتو. واستناداً إلى هذا المعتقد، ولثلاث سنوات متعاقبة، تبنت اليابان مبادرة الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة باعتماد القرار المعنون "نزع السلاح النووي بغية الإزالة النهائية للأسلحة النووية". وكما أعلن وزير الخارجية إيكيدا في الحلقة الدراسية المذكورة آنفاً، فإن أغلبية المؤيدين الكاسحة التي تلقاها هذا القرار، تدل على القبول الواسع النطاق الذي يتمتع به نهج اليابان الأساسي لدى المجتمع الدولي.

عند هذه النقطة، أود أن أركز على أنه ينبغي لنا التخلي عما يسمى باستراتيجية الربط. فهذا النهج الذي لا يمكن الوصول عن طريقه إلى أي اتفاق بشأن أي بند ما لم يوافق مؤتمر نزع السلاح على إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي ضمن إطار زمني محدد، هو بالتأكيد طريقة عمل من شأنها أن تسد الطريق أمام إحراز أي نوع من التقدم في مجال نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح أو، بالنسبة لهذه المسألة، طريقة عمل توقف عملياً أي عمل في مؤتمر نزع السلاح. ينبغي لنا اتخاذ أي خطوات ممكنة، حتى ولو كانت صغيرة، فبذلك يمكن إحراز مزيد من التقدم عما تحقق فعلاً. وللسبب نفسه، وعلى الرغم من أن نزع السلاح في ميدان الأسلحة التقليدية هام جداً بالطبع، فإن إجراء مزيد من المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي ينبغي ألا يحبطه بطء التقدم المحرز في مجال نزع السلاح التقليدي.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، نعتقد أن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هي دون شك إحدى أولويات مؤتمر نزع السلاح. وكما تشير الفقرة ٤ من "المبادئ والأهداف الخاصة بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي" ينبغي أن نبدأ على الفور إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وإن البنود الثلاثة الواردة في الفقرة ٤ تحت عنوان "نزع السلاح النووي" في "المبادئ والأهداف" المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار هي المسائل الرئيسية ليس فقط من حيث نزع السلاح النووي وإنما أيضاً من حيث عدم الانتشار النووي، بمعنى أنها تكفل المحافظة على مصداقية نظام عدم الانتشار النووي.

والآن وقد اعتمدت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح باعتباره المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح أن يواصل أداء دوره من أجل المزيد من تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ولا يزال حياً في ذاكرتي أنني قمت شخصياً في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥ وكنت آنئذ رئيسة مؤتمر نزع السلاح باستخدام مطرقة الرئيس لإبراز وتأكيد القرار الذي اتخذ بتوافق الآراء بإنشاء لجنة مخصصة لوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وتدعو اليابان بقوة جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى إنشاء لجنة مخصصة بحيث تبدأ مفاوضاتها بشأن وضع معاهدة للوقف، على الفور.

ومع ذلك، أود أن أوضح نقطة أخرى. إننا نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي ألا يقصر مناقشاته بشأن المسألة النووية على معاهدة للوقف فقط. إذ ينبغي لنا بذل قصارى جهودنا من أجل اكتشاف الدور الذي يمكن أن يؤديه مؤتمر نزع السلاح من أجل تعزيز نزع السلاح النووي. وفي هذا السياق، أود اقتراح أن ننظر في امكانية إنشاء محفل ما، ليس بالضرورة لجنة مخصصة، في مؤتمر نزع السلاح من أجل تبادل الآراء من منظور أوسع نطاقاً بشأن الكيفية التي يمكننا بها إحراز أفضل تقدم لقضية نزع السلاح النووي في المستقبل.

إن المفاوضات الخاصة بالخفض الفعلي للأسلحة النووية قد جرت بالضرورة فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. وكما تشير الفقرة ٤ من "المبادئ والأهداف" المتعلقة بعدم الانتشار النووي، فإنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تواصل خفض الأسلحة النووية على نحو يتسم بالعزم. وينبغي التقدم بهذه المسألة قدماً إلى الأمام دون توقف.

ومع ذلك، ينبغي ألا يُنسى أن المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار تلزم كل من الدول الأطراف في المعاهدة، وليس فقط الدول الحائزة للأسلحة النووية، بأن تواصل إجراء مفاوضات من أجل اتخاذ تدابير فعالة تتعلق بنزع السلاح النووي، وبإبرام معاهدة من أجل نزع السلاح العام والكامل.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأسلحة النووية بقوتها التدميرية تسبب كارثة تدميرية، إذ يمكنها في لحظة أن تقضي على عدد هائل من الأرواح البشرية وأن تدمر الهياكل الأساسية الرئيسية للمجتمع. وفضلاً عن ذلك، فإن الأسلحة النووية يمكنها أيضاً بسبب الإشعاع الذري أن تسبب للضحايا الذين يبقون على قيد الحياة بعد الهجوم النووي ذاته آلاماً لا يمكن وصفها يمكن أن تستمر حتى وفاة هؤلاء الضحايا. وحيث إن آثار الحرب النووية يمكن أن تكون عالمية، فإن المجتمع الدولي بأسره لا يمكن أن يظل غير مكترث بنزع السلاح النووي، بل له بالأحرى حق مشروع في أن يهتم به.

اسمحوا لي أيضاً أن أقول بضع كلمات فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية.

إن المسألة الأولى التي أود أن أشير إليها هي الألغام الأرضية المضادة للأفراد التي سماها الأمين العام السابق للأمم المتحدة "أسلحة التدمير الشامل البطيئة الحركة". وفي رأي حكومتي أنه من المهم اتخاذ تدابير في المجالات الأربعة التالية: الأول هو تعزيز القيود الدولية على الألغام الأرضية، والثاني، التعاون في أنشطة إزالة الألغام مع الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، والثالث هو تطوير التكنولوجيات الخاصة بكشف الألغام وإزالتها، والرابع هو المساعدة على إعادة تأهيل الضحايا.

وفيما يتعلق بالنقاط الثلاث الأخيرة، فإن اليابان على استعداد لعقد مؤتمر دولي على مستوى كبار المسؤولين في طوكيو في آذار/مارس المقبل. ونأمل أن يقدم هذا المؤتمر مساهمة هامة في تعزيز الجهود الدولية المبذولة في هذه المجالات.

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، وهي القيود، فإن اليابان تؤيد الجهود الدولية المبذولة من أجل فرض حظر عالمي على الألغام الأرضية المضادة للأفراد، حسبما أعلن رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو في قمة الدول الصناعية السبع التي عُقدت في حزيران/يونيه الماضي في ليون. وعلاوة على ذلك، فإننا شاركنا في تقديم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٥/٥١ قاف الذي يدعو إلى التوصل إلى اتفاق دولي بشأن حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وفيما يتعلق بالمحفل التفاوضي، فإن اليابان تؤيد مؤتمر نزع السلاح، لأننا نعلق أهمية كبيرة على تحقيق حظر كامل "عالمي وفعال" للألغام الأرضية المضادة للأفراد. إن مؤتمر نزع السلاح الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وصاحب التجربة والخبرة الثريتين والذي تشترك فيه البلدان الرئيسية المعنية بمسألة الألغام الأرضية يمكن أن يمثل أنسب محفل من أجل تحقيق هذا الهدف. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم لمصداقية وأداء مؤتمر نزع السلاح ذاته أن يضطلع بهذه المسألة التي تهم البشرية جمعاء. وفي هذا السياق، نرحب بحرارة بالإعلان الذي أدلت به الولايات المتحدة مؤخراً.

ومع ذلك، فإننا نعلم أن تحقيق حظر شامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد في المستقبل القريب ليس مهمة سهلة. فإذا تبين أنه من الصعب جداً التوصل إلى اتفاق في مؤتمر نزع السلاح بشأن بدء المفاوضات من أجل التوصل إلى حظر تام، فقد يكون من الأكثر عملية، حسب ما اقترح سفير فرنسا في الأسبوع الماضي، أن نبدأ بأحد عناصر الحظر الشامل كجزء من نهج متدرج. ونعتقد على سبيل المثال أن بدء إجراء مفاوضات تركز على التوصل إلى حظر تام لتصدير الألغام الأرضية قد يكون نقطة بداية جيدة. ووفقاً لرسالة إخبارية أعدها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، فإن مصادر أجنبية هي التي وردت فعلياً جميع الألغام الأرضية إلى معظم الدول التي تأثرت أسوأ تأثر بها.

وفي الوقت ذاته، ينبغي أن نستفيد من أي نهج ممكن للتعامل مع مشكلة الألغام الأرضية. وفي هذا الخصوص، فإن ما يسمى بـ"عملية أوتاوا" التي بدأت في مؤتمر أوتاوا في العام الماضي تشكل مبادرة هامة نحو التعجيل بالزخم السياسي المؤدي إلى حظر تام للألغام الأرضية المضادة للأفراد. ولئن كنا نؤيد إجراء مفاوضات من أجل حظر تام في مؤتمر نزع السلاح، فإننا نرحب بمبادرة كندا ونؤيدها لأننا نعتبر عملية

أوتاوا والمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح عمليتين مكملتين بعضهما لبعض، وليستا نهجين حصريين بشكل متبادل، وترميان إلى تحقيق هدفنا المشترك.

وفيما يتعلق بأسلحة تقليدية معينة، فإن حكومة اليابان تبذل الآن قصارى جهودها للتصديق على البروتوكول الثاني الجديد الملحق بالاتفاقية المتعلقة بهذه الأسلحة في أبكر وقت ممكن. ويحدونا الأمل في أن يوافق البرلمان على التصديق عليه أثناء دورته الحالية.

والمسألة الثانية التي أود الإشارة إليها هي مسألة الشفافية في مجال التسلح، ولا سيما سجل الأمم المتحدة الخاص بالأسلحة التقليدية. إن اليابان تعلق أهمية كبيرة على سجل الأسلحة التابع للأمم المتحدة كتدبير يعزز بناء الثقة والأمن بين البلدان المعنية. ولئن كان هذا النظام قد أسهم مساهمة هامة في تعزيز الشفافية في مجال التسلح، فإنه ينبغي في اعتقادنا زيادة تطويره وتعزيزه أيضاً. دعوني أشير هنا إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧٥/٤٩ جيم الذي يرجو من الأمين العام أن يعد تقريراً عن استمرار تشغيل السجل، وتطوره اللاحق، مع أخذ أعمال مؤتمر نزع السلاح في الاعتبار، بغية اتخاذ مقرر في هذا الصدد في دورتها الثانية والخمسين. وحسبما يتضح من هذا، فإن المجتمع الدولي قد عهد إلى مؤتمر نزع السلاح بأداء عمله بشأن نظام سجل الأسلحة خلال هذا العام.

وفيما يتعلق بـ"الجوانب الإقليمية لتحديد الأسلحة التقليدية ونزع السلاح التقليدي" في مشروع جدول الأعمال/برنامج العمل المؤقتين اللذين قُدما إليكم، فإننا نود الحصول على بعض الايضاحات المتعلقة، على سبيل المثال، بكيفية أخذ البيئات الأمنية الخاصة بكل منطقة في الاعتبار، وبالكيفية التي يتعين علينا النظر بها إلى نزع السلاح النووي في كل منطقة، في المفاوضات الخاصة بنزع الأسلحة التقليدية.

وفيما يتعلق بمناقشة جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، سأكون مقصرة إذا لم أعرب عن عميق تقديري لكم لما تبذلونه من جهود لا تكل من أجل أداء مهمتكم الحافلة بالتحدي في هذا الوقت الصعب. وأود تهنئتكم أيضاً على مبادرتكم الهامة بصياغة مشروع جدول أعمال/برنامج عمل مؤقت يمكن أن يستخدم كأساس جيد من أجل التوصل إلى اتفاق. وآمل أن تثبت جهودكم جدواها بحيث يصبح لدينا جدول أعمال متفق عليه، ونشرع في تنفيذ برنامج عمل محدد في أقرب وقت ممكن.

وأخيراً وليس آخراً، وفيما يتعلق بالمسألة الهامة وهي زيادة توسيع العضوية، فإن اليابان تؤيد أيضاً الرئيس فيما يبذله من جهود لتعيين منسق خاص ذي ولاية واسعة، وتحدونا آمال كبار في أن يتسنى للمنسق الخاص التوصل إلى حل يكون مرضياً للجميع.

الرئيس: أشكر السفيرة كوروكوتشي على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة، السفير سير مايكل وستون.

السير مايكل وستون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية): منذ أن بدأت هذه الدورة لمؤتمر نزع السلاح في ٢١ كانون الثاني/يناير سمعنا نداءات قوية تدعو إلى بدء إجراء مفاوضات بشأن حظر عالمي تام للألغام الأرضية المضادة للأفراد. وأشير بصفة خاصة في هذا الصدد إلى

البيانات التي أدلى بها وزيرا الخارجية الموقران لايطاليا واستراليا، والممثلين الموقرين للولايات المتحدة وفرنسا. والواقع أنني مهدت لبياني بشأن نزع السلاح النووي في ٢١ كانون الثاني/يناير بدعوة من هذا القبيل، لإجراء مفاوضات بشأن حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وأرحب أيضاً بقرار الولايات المتحدة السعي لبدء مفاوضات تحقيقاً لهذا الغرض هنا في مؤتمر نزع السلاح.

ومن بين جميع المسائل المطروحة علينا، فإن هذه المسألة هي أكثر المسائل التي تمس مباشرة معظم الشعوب وبشكل فوري تماماً. ويقدر الصليب الأحمر عدد الألغام الأرضية المضادة للأفراد المزروعة في كافة أنحاء العالم بـ١٢٠ مليون لغم. وتشير تقديرات الصليب الأحمر أيضاً إلى أن شخصاً يُقتل أو يُعوق بفعل الألغام الأرضية المضادة للأفراد كل ٢٠ دقيقة. ومعظم هؤلاء الضحايا من المدنيين - وكثيرون من بينهم أطفال. وليس ثمة شك في أن الاستخدام الطائش والعشوائي لهذه الأسلحة يسبب معاناة مروعة ولا طائل من ورائها تماماً.

إن هذا البلاء يشكل عبئاً ضخماً ضاغطاً بشكل دائم على كاهل البلدان التي تكافح من أجل إعادة بنائها. ولقد أتيح لي، شأن الكثيرين من بيننا، أن أشاهد هذه المشكلة رأي العين. فبعد انسحاب القوات العراقية من الكويت في عام ١٩٩٢، غدت مناطق واسعة من هذا البلد، مناطق لا يمكن الوصول إليها فعلياً، بفعل الألغام التي زرعها العراقيون، كما امتلأت المستشفيات بالمدنيين، ومعظمهم من الأطفال، الذين غدوا معوقين بفعل هذه الأسلحة الفظيعة. إن منظر هؤلاء الأطفال - الذين فقد الكثيرون منهم عيناً أو يداً أو ساقاً أو ما هو أسوأ من ذلك، لن يمحى من ذاكرتي أبداً.

لقد اتخذت خطوات هامة أولى فعلياً لمعالجة هذه المشكلة. وقامت المملكة المتحدة بدور قيادي دولي ساعية إلى فرض رقابة على تصدير واستخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وقررنا وقفاً اختيارياً لتصدير كافة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وفعل نفس الشيء تماماً شركاؤنا في الاتحاد الأوروبي. وبالاشتراك مع كثيرين آخرين، تعهدنا بمساندة العمل من أجل فرض حظر تام وعالمي على هذه الأسلحة. وحان الوقت لدفع هذا التعهد قدماً.

وكما قلت في ٢١ كانون الثاني/يناير، أن هذا المؤتمر بعضويته الواسعة وبإمكانية اشتراك مراقبيه اشتراكاً كاملاً في مفاوضاته، وبفضل وضعه الراسخ باعتباره محفل نزع السلاح الوحيد المتعدد الأطراف لدى المجتمع الدولي إنما يتمتع بمزايا واضحة كمحفل دولي لمعالجة جذور هذه المشكلة وتحقيق اتفاق بشأن فرض حظر على النطاق العالمي. وكي يكون أي اتفاق دولي فعالاً - وأعني بذلك كي يكون له تأثير كبير في التوصل إلى نهاية دائمة ومبكرة للمعاناة الهائلة التي تسببها هذه الأسلحة - ينبغي لهذا الاتفاق أن يشمل البلدان المعنية به حقاً: أي البلدان المنتجة والمصدرة الرئيسية للألغام الأرضية، والبلدان التي تستخدم هذه الألغام عشوائياً.

ولذا رحبت المملكة المتحدة ترحيباً حاراً بالمقترح الذي قدمه زميلي الموقر سفير فرنسا في آخر جلسة عامة عقدت في ٢٣ كانون الثاني/يناير من أجل إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح للتفاوض بشأن التوصل إلى حظر للألغام الأرضية المضادة للأفراد. وهذه مبادرة قيمة وجاءت في أوانها وتؤيدها المملكة المتحدة تأييداً صادقاً.

وكوسيلة للمزيد من تطوير المبادرة الفرنسية، أقدم اليوم مقترحاً بشأن ولاية تفاوضية للجنة مخصصة من هذا القبيل. ونص الولاية التي تقترحها المملكة المتحدة مرفق بالنسخ من بياني التي يجري توزيعها. ولسوف أطلب تعميم نص هذه الولاية المقترحة كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

وحسبما توضح الولاية التي نقترحها، فإن هدف اللجنة المخصصة سيكون هو "التفاوض من أجل القيام في أبكر وقت ممكن بعقد اتفاق دولي، عالمي ويمكن التحقق الفعال منه وملزم قانونياً، ويحظر بشكل تام، استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد أو تخزينها أو إنتاجها أو نقلها". إن هذا الأسلوب يعكس، بل إنه يستند أيضاً إلى منطوق الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٥١/٤٥ ق. الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر الماضي بأغلبية ١٤١ صوتاً وعدم وجود أصوات معارضة. ونعتقد بالنظر إلى الدعم الذي تلقاه هذا الهدف من مجموعة كبيرة من الدول سواء هنا في مؤتمر نزع السلاح أو خارجه، أن هناك التزاماً يتزايد اتساعاً بالكفاح من أجل تحقيقه.

إننا ندرك أنه قد لا يكون هناك بعد التزام مباشر من جانب جميع الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح بالتفاوض من أجل التوصل إلى حظر تام في خطوة واحدة. ونأسف لذلك. لكننا نعتقد أنه إذا أردنا إحراز تقدم سريع وحقيقي نحو تحقيق الهدف الذي يتشاطره كثيرون من بيننا، فإنه يتعين علينا الاعتراف بهذا الواقع، والبحث عن سبل إيجابية للتصدي له.

ولذا اقترحنا في مشروع الولاية الذي قدمناه، كخطوة أولى حيوية نحو هدف الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة، إجراء مفاوضات مكثفة من أجل التوصل إلى اتفاق دولي عالمي يمكن التحقق الفعال منه وملزم قانونياً بشأن الحظر التام لتصدير أو استيراد أو نقل كافة أنواع الألغام الأرضية المضادة للأفراد ومكوناتها، وتكنولوجيا الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

إن حظراً أو وقفاً اختيارياً من هذا القبيل، غدا محل التزام فعلي منفرد من جانب بلدان كثيرة. فإذا انضم إلينا الآن العدد الصغير من البلدان الذي لم يتخذ هذه الخطوة بعد، فإننا نستطيع بسرعة إبرام اتفاق عالمي يمكن التحقق منه. وسيحقق ذلك نتيجتين هامتين. الأولى هي أنه سيحقق منافع إنسانية حقيقية مبكرة من خلال تقليل نطاق المعاناة الناجمة عن الألغام الأرضية المضادة للأفراد. والثانية هي أنه سيساعدنا على التحرك قدماً نحو تحقيق هدف الحظر التام والعالمي.

ما الذي ينبغي أن تكون عليه الخطوات التالية بعد عقد اتفاق بشأن حظر التصدير؟ ليس ثمة شك في أن المملكة المتحدة، شأنها في ذلك شأن وفود أخرى، لديها عدداً من الأفكار. لكننا تجنبنا عن عمد إدراجها في مشروع الولاية. ونرى أنه إذا أردنا أن يبدأ عمل اللجنة المخصصة، على وجه الاستعجال، ينبغي لنا ألا نضيع الوقت في مناقشة ذلك. ويبدو لنا ايضاً أنه يمكن للآراء الحالية أن تتطور أثناء المفاوضات من أجل حظر التصدير. ولهذا اقترحنا أن تكلف اللجنة المخصصة ذاتها بمهمة بحث وتقديم توصيات بشأن الخطوات المقبلة.

ويتمثل جانب هام آخر من جوانب مشروعنا في اعترافه بأن اللجنة المخصصة لن تعمل في فراغ، لا سيما وأنه سوف يتعين عليها أن تأخذ في الحسبان العمل الذي جرى إتمامه مؤخراً لدى استعراض اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام أسلحة تقليدية معينة، لا سيما البروتوكول الثاني المعدل الذي يتصل

بالطبع اتصالاً مباشر بالألغام الأرضية المضادة للأفراد. ويتعين على اللجنة المخصصة أيضاً أن تأخذ في الحسبان العمل بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد الذي قد يكون دفع قدماً إلى الأمام في محافل أخرى، من مثل "عملية أوتاوا". وهو ما ينص عليه مشروع الولاية، بشكل واضح.

وأخيراً، يدعو مشروع الولاية اللجنة المخصصة إلى تقديم تقرير إلى مؤتمر نزع السلاح عن التقدم المحرز في عملها قبل اختتام دورة عام ١٩٩٧. إن المملكة المتحدة تتخذ دائماً موقف التردد من وضع حدود زمنية أخيرة أو حتى تواريخ مستهدفة. لكننا نعتقد أنه سيكون من الممكن، على الأقل، إتمام الخطوة الأولى ألا وهي حظر الصادرات - وتحديد الخطوات التالية على الطريق نحو التوصل إلى حظر تام وعالمي بحلول نهاية الدورة الحالية لمؤتمر نزع السلاح في أيلول/سبتمبر.

إن أمام هذا المؤتمر الذي يعمل بتوافق الآراء، فرصة فريدة من نوعها للتقليل من معاناة المدنيين الأبرياء ولوقف الكارثة الإنسانية التي يسببها الاستخدام العشوائي وغير المسؤول للألغام الأرضية المضادة للأفراد. ينبغي أن نفعل ذلك دون توان.

السيد بيرغونيو (شيلي) (الكلمة بالاسبانية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في هذا البيان الأول الذي أدلي به في دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٧ أن أهنئكم وأن أوجه الشكر إليكم وإلى الأمين العام للمؤتمر على اقتراحاتكم المتعلقة بجدول الأعمال وبرنامج العمل، وأن أعرب لكم عن أطيب تمنياتنا وعن تقديم أكمل تعاون من جانبنا.

إن بعض التعليقات في نهاية الدورة الماضية قد عكست القلق البالغ على مستقبل المؤتمر كمحفل تفاوضي متعدد الأطراف موثوق وفعال فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح. إن الثقة في النظام آخذة في الضعف. وهناك افتقار إلى الوضوح والغرض في الأهداف يتجاوز طقوس المناقشة الحالية بشأن جدول الأعمال وبرنامج العمل. إن التغييرات الجوهرية في الساحة الدولية تثير التشكك في منطق نظام المجموعات وهيكل المؤتمر وتوازن القوى التقليدي داخله، وفوق كل شيء، في الافتراضات التي يستند إليها وفي الممارسات التي فات أوانها. لقد اعتُمد عهدنا الأعظم عندما كانت العلاقات الدولية منظمة وثابتة نسبياً. وكانت أساليب وإجراءات العمل التي تستخدم عادة في المؤتمر كوسائل لصنع القرار مصممة لخدمة النظام السابق في حين أن التحدي الذي يواجهنا في السنوات المقبلة لن يتمثل فقط في مواءمة فكرنا الاستراتيجي مع زوال ديناميكيتيك الشرق - الغرب، وإنما أيضاً في أن نقبض على ناصية جدول أعمال للأمن يكون أكثر تنوعاً وثراءً وتعقيداً، من الناحية الجيوبوليتيكية أو الوظيفية على حد سواء. وسيترتب على جدول الأعمال هذا متطلبات كثيرة فيما يتعلق بمواردنا المادية أو قدراتنا الفكرية.

إن العبارة الرئيسية فيما يتعلق بالمفاوضات الدولية المقبلة هي: الهيكل والنطاق اللازمين للنظر في نزع السلاح النووي. فأولاً، فيما يتعلق بمسائل الشكل: نحن نطالب بوضوح بآلية أوسع نطاقاً، بدلاً من اللجنة التقليدية من أجل النظر بتعمق في جميع المسائل المتعلقة بنزع السلاح بغية تحديد المسائل التي ينبغي تعيينها كموضوعات ذات أولوية بالنسبة للمفاوضات. وثانياً فيما يتعلق بمسألة المحتوى: أشرت أكثر من مرة هنا إلى الوثيقة التي قدمها الـ ٢٨ بلداً من مجموعة الـ ٢١. وإنها لحقيقة معروفة جيداً أن شيلي ليست من الـ ٢٨ بلداً التي قدمت الوثيقة المعنية. إننا نعتقد أن هناك في المناقشة الحالية منهجيتين مختلفتين تواجهان بعضهما بعضاً بأكثر الطرق عقماً. الأولى هي السعي اليوتوبي إلى وضع جداول زمنية،

وروابط ومراحل تؤدي إلى الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح التام في ظل رقابة دولية. والأخرى منهجية عملية تتناول بذكاء الفرص المتاحة من أجل خلق مناطق منزوعة السلاح أو خالية من الأسلحة النووية أو من المواد التي أصبحت عتيقة نتيجة للتطور التكنولوجي.

وفيما خلا ذلك الانقسام الثنائي، فإننا نلتزم بمفهوم إيجابي وديناميي لعملية نزع السلاح: هو اليوتوبيات المناسبة إذا شئنا استقراء كلمات عالم سياسي أمريكي موقر. فهذا المفهوم يعالج عملية نزع السلاح كنظام عالمي يشكل بدوره جزءاً لا يتجزأ من نظام أمن تاريخي - زمني. فالخطوات في عملية نزع السلاح ينبغـــي اتخاذها بغية التمكن تدريجياً من تعديل ارتباط القوى القائم، بما في ذلك عمليات المطالبة - مهما كنا نعتقد أنها غير مبررة - بالردع النووي، وبالتوازنات العالمية، والإقليمية، وبمتطلبات النظام العالمي للأمن الجماعي. إننا نحتاج إلى مواصلة العمل من أجل هذه اليوتوبيات المناسبة، وأعتقد أنه ينبغي النظر إلى البرنامج الذي اقترحه الـ ٢٨ بلداً على ضوء الوضع الدولي الراهن بل وأيضاً في إطار الأفق الآخذ في الاتساع لجدول أعمال نزع السلاح الدولي والذي يقصد منه إحداث تأثير حاسم على الوضع الراهن بل وزيادة سرعة وتيرة إنجازات نظام الأمن العالمي.

لقد تم العمل في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وفي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وجرى تمديد معاهدة عدم الانتشار وإثرائها ببرنامج عمل يسترشد بمبادئها وأهدافها، واتخذ قرار بزيادة العمل المتعلق بتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، كذلك عقب المؤتمر الذي عقد لاستعراض اتفاقية عام ١٩٨١ بشأن أسلحة تقليدية معينة، بدأت عملية جديدة نحو تحقيق الهدف النهائي المتمثل في حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. كما أدت المنطقة الأفريقية الخالية من الأسلحة النووية، ومنطقة جنوب شرقي آسيا الخالية منها أيضاً إلى توسيع النطاق الذي كانت تشمله سابقاً معاهدة أنتاراكتيكا ومعاهدة تلاتيلولكو، ومعاهدة راروتونغا.

ما الذي يفعله مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بهذه التطورات الهامة في جدول أعمال نزع السلاح النووي؟ إن اقتراحاتكم، السيد الرئيس، تتضمن بعض عناصر يرى وفدي أنه ينبغي إعطاؤها أولوية عالية، سواء في جدول أعمال المؤتمر أو في برنامج عمله ألا وهي: إنشاء آلية ذات نطاق واسع ومرن لاستعراض ورصد جميع المسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي، وعقد اتفاقية بشأن وقف استخدام بعض المواد الانشطارية في أغراض عدائية، ووضع اتفاقية أو بروتوكول يلحق بمعاهدة الفضاء من أجل منع تسليح الفضاء الخارجي (وهو اقتراح قدمه السفير الكندي موهير)، وإنشاء ولاية واضحة المعالم لإجراء مفاوضات بشأن الإجراءات العملية اللازمة لحظر استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد أو إنتاجها أو تخزينها، وفوق كل شيء نقلها (مقترح سير مايكل وستون يفي بهذه النقطة) ووضع اتفاقية بشأن تأكيدات أمنية ملزمة، يمكن للمفاوضات المتعلقة بها أن تستفيد من العمل الموازي الذي سيجري الاضطلاع به في اللجنة التحضيرية الأولى لمعاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٧، حيث يلزم نهج خلاق من أجل تحقيق الاستفادة الكاملة من الفرصة الفريدة من نوعها التي تتيحها الوثيقة الخاصة بـ "المبادئ والأهداف".

إلا أنه كما ذكرت في البداية، لئن كان ينبغي لنا اتخاذ إجراءات حاسمة وعاجلة بشأن جميع هذه المسائل المحددة، فإنه يلزم إصلاح أوسع نطاقاً لتعزيز فعالية مؤتمر نزع السلاح في أداء دوره. ولجميع البلدان مصلحة مشتركة في نجاح هذا المسعى، لكن البلدان النامية التي يعتمد أمنها اعتماداً كبيراً على احترام القانون الدولي وتعزيز المؤسسات الدولية، يمكنها بالتأكيد أن تكسب المزيد عن طريق مؤتمر نزع

سلاح أعيد تنظيمه ويتسم بالقوة والكفاءة. وإني على ثقة من أن هذه الرغبة هي موضع تشاطر واسع النطاق، كما أنها تعكس الشواغل التي جرى الإعراب عنها في الرسالة التي شرفنا بها الأمين العام الجديد للأمم المتحدة والعبارات الحكيمة والملهمة التي أشار من خلالها إلى أنه لا توجد مؤسسة على الأرض أفضل تأهيلاً من مؤتمر نزع السلاح لترجمة التوق العالمي إلى السلم إلى تدابير عملية يتم التفاوض عليها من أجل تعزيز التفاهم الدولي وأمن جميع الأمم.

الرئيس: أشكر السفير بيرغونيو على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا السفير برنار غونيتيليكه.

السيد غونيتيليكه (سري لانكا)، اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أهنئكم لاضطلاعكم بسدة رئاسة مؤتمر نزع السلاح. إنكم إذ تمثلون جمهورية كوريا البلد الذي تقيم معه سري لانكا أوثق علاقات الود والصداقة والتعاون يمكنكم الاعتماد على كامل دعم وفدي في أداء مهامكم الشاقة التي تنيطها بكم رئاسة المؤتمر. وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لأهنئ السفير دمبنسكي، سلفكم المباشر على الوصول بدورة المؤتمر لعام ١٩٩٦ إلى خاتمة ناجحة.

ولا يسعني بالنيابة عن وفدي إلا الإعراب عن ترحيبي الحار بزملائنا الجدد الذين انضموا إلى المؤتمر مؤخراً، وهم سفراء استراليا وبلجيكا وبنغلاديش والجزائر وفنزويلا ومنغوليا.

وأود أيضاً اغتنام هذه الفرصة لأرحب ترحيباً حاراً بأمين عام الأمم المتحدة المعين حديثاً صاحب السعادة السيد كوفي عنان، ووزير خارجية استراليا الأونورابل ألكسندر دونر لوجودهما بين ظهرانينا اليوم، وأهنئهما على البيانين الملهمين اللذين أدليا بهما صباح هذا اليوم.

إن عام ١٩٩٧ مليء بالوعود لنا جميعاً. ويحمل أيضاً تحديات جديدة في ميدان السلم والأمن الدوليين. لقد كان الحفاظ على السلم والأمن الدوليين من بين القوى الدافعة إلى إنشاء منظمة الأمم المتحدة منذ ٥١ عاما مضت. وعلى هذا النحو، أصبح تحديد الأسلحة ونزع السلاح حجر الزاوية في جدول أعمال الأمم المتحدة من أجل السلم والأمن.

وبإلقاء نظرة إلى الوراء على أنشطة مؤتمر نزع السلاح التي استندت إلى جدول أعمال سنوي مستمد مما يسمى بالوصايا العشر لنزع السلاح في أواخر السبعينات، يجد المرء أن الكثير قد تحقق لكن هناك الأكثر الذي لا يزال يتعين تحقيقه. ومن المناسب هنا أن نذكر أنفسنا بأن الوصايا العشر ذاتها هي نتيجة مباشرة للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح التي اعترفت، ضمن أشياء أخرى، بمؤتمر نزع السلاح باعتباره "المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح". وعلى ضوء هذه الخلفية، نفهم ونقدر الموقف الذي اتخذه بعض الأعضاء بأن أي تغيير في جدول أعمال نزع السلاح ينبغي أن يسبقه النظر في المسألة على مستوى سياسي عالٍ.

إن أحدث مساهمات نزع السلاح عهداً في ميدان عدم الانتشار ونزع السلاح كان هو عقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت متأخر من العام الماضي. لقد اجتذبت هذه المعاهدة فعلياً تأييد

أغلبية أعضاء الأمم المتحدة التي وقعت عليها. وإن هذه المعاهدة التي تمثل خطوة كبيرة صوب نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، والتي تعززت بفعل تمديدها إلى أجل غير محدد منذ ما يقرب من عامين مضيا، ينبغي أن تستخدم كمعبر آخر يؤدي إلى نزع السلاح النووي. إن نزع السلاح النووي الذي حظي في حد ذاته، بأهمية على أعلى مستوى، يتطلب اتخاذ إجراء عاجل، من ناحية، للإزالة التامة للمخزونات القائمة من الأسلحة النووية، ولحظر صنع واحتياز المواد اللازمة لصنع هذه الأسلحة، من ناحية أخرى. وتحقيقاً لهذا الهدف، سوف يسعى وفدي إلى التبكير بإنشاء آلية مناسبة، من الأفضل أن تكون لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي داخل مؤتمر نزع السلاح. وقد اقترح ثمانية وعشرون وفداً من الـ ٦١ من أعضاء المؤتمر في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٦ برنامج عمل لإزالة الأسلحة النووية. ويمكن للمؤتمر أن ينظر في هذا الاقتراح وفي أي اقتراحات أخرى بشأن هذا الموضوع بغية الاتفاق على ولاية وبرنامج عمل بشأن الآلية المقترحة.

إن الأولوية التالية لدينا هي إبرام معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية. وينبغي إعادة تنشيط اللجنة المخصصة التي أنشئت عملاً بتقرير شانون (CD/1299 المؤرخ في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٥) على أن تقوم هذه اللجنة، ضمن جملة أمور، بأخذ المخزونات القائمة من المواد الانشطارية في الحسبان. ولئن كانت سري لانكا لا تجد صعوبة في الموافقة على بدء عمل اللجنة المخصصة على الفور، فإننا ندرك أنه ينبغي أن يكون هناك أولاً تفاهم على الطائفة الكاملة من البنود التي يتعين على هذه الهيئة تناولها في عام ١٩٩٧.

وتتسم بأهمية قصوى لوفدي مسألة ضمانات الأمن - السلبية والإيجابية على السواء - وليس أقل من اتفاق متفاوض عليه بشكل متعدد الأطراف وملزم قانونياً هو الذي يمكن أن يفي بهذه الحاجة العاجلة الأشد إلحاحاً لدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ويتعين الاشارة إلى أن القرار بشأن "مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي" الخاصة بمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها في عام ١٩٩٥ الذي خلص إلى وجوب النظر في اتخاذ خطوات أخرى لتأمين الدول الأطراف في المعاهدة وغير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضدها. ولذا تؤيد سري لانكا بقوة، الدعوة التي وجهها بعض الأعضاء من أجل إعادة إنشاء اللجنة المخصصة لضمانات الأمن السلبية.

إن وفدي يعتقد اعتقاداً جازماً بأهمية إبقاء الفضاء الخارجي بيئة خالية من الأسلحة. ولئن كنا نعترف بأن سباق التسلح في تلك البيئة الذي نشأ أثناء فترة الحرب الباردة قد أفسح المجال للتعاون من أجل الاستكشاف السلمي للفضاء الخارجي في الماضي القريب، فإننا نعترف بضرورة ضمان عدم استخدام الفضاء الخارجي مرة أخرى على الإطلاق في وزع منظومة أسلحة تستند إلى الفضاء. ولذا فمن المهم للمؤتمر أن يبدأ النظر في اتفاق دولي يمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يحسن المؤتمر صنعاً إذا أعاد إنشاء لجنته المخصصة للفضاء الخارجي على أساس أن تمنح ولاية مناسبة لبدء إجراء مفاوضات في هذا الصدد.

لقد أحاط وفدي علماً بالتطورات التي حدثت منذ مؤتمر الاستعراض الأول للدول الأطراف في الاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة الذي عقد في جنيف في أيار/مايو ١٩٩٦. وقد لاحظنا المزيد من تعزيز اتفاقية عام ١٩٨٠ عن طريق بروتوكول معدل بشأن فرض صنوف حظر أو تقييد لاستخدام الألغام، والفخاخ الملغومة وغيرها من النبائط (البروتوكول الثاني المعدل)، وإضافة "بروتوكول عن أسلحة الليزر التي تصيب بالعمى (البروتوكول الرابع)".

إن هذه التطورات تبين بجلاء أنه جرت وتجري مواصلة العمل في المحفل المناسب من جانب الدول الأطراف في المعاهدة. وفي موازاة هذه التدابير، واصلت البلدان المهتمة القيام بأعمال أخرى أيضاً ساعية إلى التوصل إلى حظر عالمي للألغام الأرضية المضادة للأفراد. ويؤدي هذا إلى نشوء مقتضيات بالنسبة للاتفاقية الحالية ذاتها، وبالنسبة لمؤتمر نزع السلاح الذي جرى الاتصال به بغية تأمين خدماته من أجل عقد اتفاق دولي يحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. بل لقد أشير، ربما لأول مرة، إلى أن مؤتمر نزع السلاح يتعين عليه أن يضطلع بهذه المهمة التي تكمل العمل الذي تضطلع به أطراف مهتمة في مكان آخر.

لقد أحاط وفدي علماً بعملية استعراض الاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة التي كانت تحدث منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، والتي اختتمت في جنيف في أيار/مايو الماضي. واتخذت الدول الأطراف في الاتفاقية موقفاً حكيماً وذهبت إلى أبعد مدى ممكن في دعم وتعزيز نظام المعاهدة من خلال اعتماد بروتوكول ثاني معدل.

ويلاحظ وفدي أيضاً أنه كان هناك تأييد كاسح في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة لمسألة التوصل إلى اتفاق دولي يرمي إلى حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وإن الآراء التي أعربت عنها الوفود الوطنية بشأن هذا الموضوع كانت في الواقع تستند إلى طائفة كبيرة من الاعتبارات التي تستند إلى عوامل إنسانية وأخرى تتعلق بالأمن الوطني وبالدفاع عن الذات، بالإضافة إلى الاعتبارات القانونية. وهذه الآراء لا يمكن ولا ينبغي تجاهلها لأنها تتعلق بالمصالح المحددة لفرادى الدول الأعضاء.

ومع ذلك، يتعين على المؤتمر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ما إذا كان مؤتمر نزع السلاح يشكل أو لا يشكل المحفل المناسب للتفاوض من أجل عقد هذا الاتفاق. ونظراً للمواقف التي تتخذها بعض الوفود بشأن هذه المسألة سيحتاج الأمر دون شك إلى قدر كبير من الإقناع الودي من أجل اتخاذ مؤتمر نزع السلاح لقرار بشأن هذه المسألة. وحتى الآن، وفيما يتعلق بسري لانكا، سيتخذ وفدي موقفاً مرناً بشأن ما إذا كان الاتفاق المقترح ينبغي أن يجري التفاوض بشأنه داخل مؤتمر نزع السلاح أم خارجه، فالاعتبار الأساسي لدينا هو لجوهر الاتفاق لا لمحفله التفاوضي.

وإذا كانت الخبرات الماضية للعملية التفاوضية في مؤتمر نزع السلاح، وأساليب عمله تمثل مؤشراً، فإن وفدي يرى أن وضع موعد نهائي سيحمل معه خطر الإتيان بعكس النتائج المرجوة. ينبغي أن نأخذ في الاعتبار أنه سوف يتعين على المؤتمر أن يأخذ في الحسبان شتى المواقف التي تتخذها الوفود في هذه الغرفة وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومن المهم بالمثل ضرورة تحقيق التوازن بين أولوياتنا وتخصيص الوقت المتاح لمؤتمر نزع السلاح من أجل الوفاء بالمهام التي أوكلت إلى المؤتمر مهمة إتمامها خلال دورته الحالية.

وأخيراً كما قلت في بداية الإدلاء ببياني في سنة الوعد والتحدي هذه، من المحتم أن تكون هناك أخطار كبيرة إذا عجزنا عن تكوين فكرة واضحة عن الأساسي على مذبح الضياع في التفاصيل. يتعين علينا أن نختار بعناية أولوياتنا آخذين في اعتبارنا قدراتنا وأوجه قصورنا، بحيث يمكننا أن نقرر كيفية تحقيق أفضل استخدام لمواردنا التي تتعرض لضغط شديد، والضئيلة، على نحو يحقق مزاياها. ولدى تحديد جدول أعمال المؤتمر لعام ١٩٧٧، نحتاج إلى أن نخطو بتأنٍ لكن بثقة، وألا نتخلى عن أهدافنا التي تتمتع بقداسة قدمها وفي الوقت نفسه، دون إغفال أن تؤخذ في الحسبان، التغيرات الهائلة التي حدثت في

العلاقات بين الدول في العقد الأخير من هذا القرن، الأمر الذي يتطلب من مجتمع الأمم أن يتحلى بنظرة جديدة لجدول أعماله الخاص بالسلم والأمن.

وإذا أراد المؤتمر أن يرضي جميع أعضائه، يتعين عليه أن يخلص إلى تشكيل لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي، وأن يوفر ضمانات الأمن السلمية، ويعقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية ويمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ويحقق الشفافية في مجال التسلح، ويحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وعدة مواضيع أخرى. ولئن كان هذا الوضع يمكن أن يكون مثالياً، فإنه يتعين علينا أن نقر بأن ترتيباً من هذا القبيل لن يكون عملياً بسبب القيود المفروضة على وقت المؤتمر، ومشاكل العاملين التي تواجهها فرادى الوفود بما في ذلك وفد بلدي. ولذا من الضروري لنا الاتفاق على برنامج عمل واقعي ومتوازن آخذين في الاعتبار أن مؤتمر نزع السلاح هو محفل تفاوضي وليس محفلاً لإجراء مداولات.

إن الخبرة الماضية تعلمنا أن مؤتمر نزع السلاح يمكنه أن يجري مفاوضات بشكل فعال تماماً بشأن بند واحد في وقت واحد. وإذا بذلنا جهداً قوياً يمكن أن يتناول المؤتمر بندين، لكن المؤكد هو أنه لا يستطيع تناول أكثر من ثلاثة بنود. ومن وجهة النظر هذه، يتعين علينا أن نتناول برنامج العمل الخاص بعام ١٩٩٧.

هناك عدة مقترحات بشأن جدول الأعمال - برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك المقترح الذي قدمتموه بصفتكم رئيساً لهذا المؤتمر. وتنظر سري لانكا بصورة مؤاتية إلى تقسيم عملنا إلى مجالين: الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية.

فيما يتعلق بالأسلحة النووية، وافقنا في عام ١٩٩٥ على إنشاء لجنة مخصصة لعقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية، كما تم القيام ببعض الأعمال في الماضي، فيما يتعلق بضمانات الأمن السلبية في إطار لجنة مخصصة أنشئت تحقيقاً لذلك الغرض. وفي هذه الظروف، ينبغي ألا تكون هناك صعوبة في الاتفاق على إنشاء إحدى هاتين اللجنتين المخصصتين أو كليهما. وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، يود وفدي التيقن من رد فعل أعضاء مؤتمر نزع السلاح على مشروع المقترح الذي قدمته مجموعة الـ ٢١ من أجل إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي والوارد في الوثيقة CD/1388 الصادرة في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦. ومع ذلك فإن سري لانكا توافق على أنه ينبغي القيام ببعض الأعمال التمهيدية قبل إنشاء لجنة مخصصة. وبداهة، يمكن أن يعهد بهذه الوظيفة إلى آلية تنشأ لهذا الغرض ويمكنها، ضمن جملة أمور، أن تحدد الدور الذي يمكن أن يُعهد به إلى مؤتمر نزع السلاح في ميدان نزع السلاح النووي.

وهناك على الكفة الأخرى من الميزان، مسألة الأسلحة التقليدية. وسري لانكا حالياً ليست في وضع يؤهلها لاقتراح اللجنة المخصصة المحددة التي يتعين إنشاؤها لمعالجة مسألة الأسلحة التقليدية. ونود أن يقرر المؤتمر هذه المسألة. وإذا كان باستطاعتنا أن نقرر مسألة برنامج العمل وفق الخطوط المذكورة أعلاه، فإن اليقين يحدوني في أن مؤتمر نزع السلاح سيكون قادراً على بدء عمله عما قريب. فإذا لم يتحقق ذلك، سيواصل المؤتمر تلمس طريقه وسط الظلام لأسابيع كثيرة مقبلة.

لذا دعونا نقرر أن ندرج في برنامج عمل الدورة الحالية فقط البنود ذات الأولوية العالية المطروحة للتفاوض، متيحين للبنود العشرة أن تبقى في جدول الأعمال حالياً حتى يحين الوقت الذي يستطيع فيه المجتمع الدولي التركيز عليها بطريقة مناسبة.

الرئيس: أشكر السفير غونتيليكه على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية، السفير سيروس ناصري.

السيد ناصري (جمهورية إيران الإسلامية): أعرب لكم عن تهانئي، السيد الرئيس، وأعرب عن عميق تقديري لسلفكم السفير ديمبنسكي. كما أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان وبوزير خارجية استراليا السيد دونر الذي تحدث إلينا اليوم، وبأصدقائنا وزملائنا الجدد السفير ميرنيه، والسفير كامبل، والسفير شودري والسفير دمبري، والسفير بولد.

إن عام ١٩٩٧ يعد بأن يكون عاماً زاخراً بالأحداث بالنسبة لنزع السلاح. ففي مجال أسلحة التدمير الشامل، سوف يبدأ في ٢٩ نيسان/أبريل نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي أبرمت منذ وقت غير بعيد في مؤتمر نزع السلاح، بعد مداولات استمرت ٢٥ عاماً. وبالنسبة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، يجري القيام بمبادرة جدية لتعزيز الاتفاقية، ومن المقرر أن تبدأ مرحلة التفاوض هذا العام. وسيجري خلال شهر نيسان/أبريل، العمل التحضيري الأول من أجل الاستعراض الهام لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠. وستنشأ هذا العام، من ناحية أخرى، الأمانة التقنية المؤقتة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل التحضير لتنفيذ المعاهدة. وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، يبدو أن المسألة الرئيسية لهذا العام هي مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد وكيفية إجراء المفاوضات بشأنها.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية تظل هي أهم صك لنزع السلاح أُبرم في العقدين الأخيرين. وهي ترمي بنطاقها الشامل إلى استئصال شأفة فئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل بعد ١٠ سنوات من بدء نفاذها. وما فتئت التحضيرات قائمة في لاهاي من أجل المرحلة التنفيذية للاتفاقية، كما أن الأساس الرئيسي قد وضع فعليا لذلك. وفي الوقت ذاته، ما فتئت المناقشات قائمة حول عدد من المسائل الرئيسية بغية التوصل إلى اتفاق قبل المؤتمر الأول للدول الأطراف.

إلا أنه ليس من الواضح، على الرغم من كافة الجهود المبذولة، ما إذا كانت بعض هذه العناصر الأساسية التي تعرضت لمناقشة واسعة خلال المفاوضات بشأن الاتفاقية سوف تصل إلى خاتمة نهائية في نهاية دورة هذا العام. يؤكد من ذلك أن هذه المرحلة الأخيرة من المناقشات تجري في ظروف عدم تيقن شديد بشأن مستقبل الاتفاقية.

لقد أصبح واضحا الآن أن حائزي الأسلحة الكيميائية لن يكونوا من بين الأطراف الأصلية في المعاهدة وقت بدء النفاذ. ومن الواضح أن الاتفاقية ستفقد معناها في غيبة الالتزام بتدمير الأسلحة القائمة وفقا لأحكام الاتفاقية. إن هذه الاتفاقية هي اتفاقية لنزع السلاح، وينبغي أن تبقى كذلك، حسبما يشترط ذلك الهدف من الاتفاقية. ولا يمكن تحويلها بعد كل هذه السنوات إلى اتفاقية لعدم الانتشار.

ولذا فإن السؤال الرئيسي المطروح في لاهاي هو ما الذي ينبغي عمله وما هو الاتجاه الحريٌ بأن يتبع. لقد أصبح من الصعب للغاية، ويبدو من غير الممكن، العثور على سبيل ملائم وعملي للتحضير للاتفاقية. فهناك متطلبات كبرى تتعلق بالميزانية ومتطلبات إدارية وتقنية تعتمد على ما إذا كانت البلدان الحائزة للأسلحة الكيميائية سوف تنضم إلى الاتفاقية، ومتى سوف تنضم إليها. وتتراوح سيناريوهات شتى بحثت حتى الآن بين تجميد التنفيذ، واعتماد نهج جزئي ومرن للتنفيذ، حتى الوصول إلى التنفيذ الكامل بغض النظر عن الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية، ومواقفها.

إن الجلسة العامة الأخيرة للجنة التحضيرية التي ستعقد في نيسان/أبريل ستتلقى تقريرا من الأمين التنفيذي عن نتائج عدم تصديق الدولتين الحائزتين للأسلحة الكيميائية على الاتفاقية، كما سيتعين عليها أن تقدم بعض التوصيات للمؤتمر الأول للدول الأطراف. وينبغي لنا بالطبع أن نأخذ في الاعتبار، أننا نتحمل جميعا مسؤولية كبيرة عن المحافظة على سلامة الاتفاقية لصالح الاتفاقية ذاتها ولصالح معاهدات نزع السلاح الأخرى التي ستتأثر دون شك بمصير اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إن الجهود المبذولة لوضع آلية للتحقق، والتي بدأت في عام ١٩٩١، أحرزت حتى الآن تقدما مطردا فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية. ففي العامين الأخيرين، نجح الفريق المخصص في إعداد جزء كبير من العناصر الأساسية اللازمة لهذا الغرض. وقد قادنا هذا إلى مرحلة يمكننا فيها التحرك متجاوزين التحديد والوضع، وبحيث يمكننا مواصلة العمل في إطار المفاوضات.

ولهذا الغرض نحتاج إلى نص متداول يتعين علينا إعداده هذا العام. ونحتاج أيضا إلى مواءمة أساليب عملنا. فالطريقة التي اعتمدت في المفاوضات الخاصة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يمكن في رأينا أن تطبق بشكل سليم هنا عن طريق خلق فريقي عمل، فريق معني بالتحقق، يعالج الإعلانات والتدابير الموقعية، والتعاون التكنولوجي والمبادئ التوجيهية وفقا لولايته، وفريق آخر معني بالمسائل القانونية والتنظيمية.

ونعتقد أن هذه الخطوات يمكن أن ترفع المستوى الحالي للمناقشات إلى مرحلة جديدة مستقرة وتمهد السبيل نحو اختتام ناجح لعملنا.

إن المسألة الملحة من ناحية أخرى في هذا المجال هي حظر استخدام الأسلحة البيولوجية. فمتطلبات الحرب الباردة وسيادة المبادئ العسكرية القائمة على المواجهة وقت إجراء المفاوضات الخاصة بالاتفاقية لم تسمح لاتفاقية الأسلحة البيولوجية بأن تشمل حظرا على استخدام هذه الأسلحة الهمجية إلى جانب الحظر المفروض على تطويرها وإنتاجها وتخزينها.

إن اتفاقية الأسلحة البيولوجية تجعل استخدامها، بالطبع، غير محتمل، وربما غير عملي. كما أن المعاهدة فسرت، بتوافق الآراء، على أنها تحظر ضمنيا استخدام الأسلحة البيولوجية. لكن هذه المسألة بالغة الخطورة بحيث لا ينبغي ترك أي ثغرات فيها، لا سيما وأن بعض البلدان تواصل إبقاء تحفظاتها على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥. إن الحظر المفروض على استخدام هذه الأسلحة يتعين أن يكون صريحا وملزما قانونيا.

إن المقترح بتعديل الاتفاقية لتشمل فرض الحظر على استخدام الأسلحة البيولوجية قد تلقى تأييدا كبيرا أثناء المؤتمر الأخير لاستعراض اتفاقية الأسلحة لبيولوجية. فقد استطاع المؤتمر في الواقع أن يصدر قرارا بإدراج تعديلات بسيطة في عنوان الاتفاقية وفي المادة الأولى منها. ومع ذلك، وبغية ضمان أن تقوم الجهات الوديعة باسترعاء انتباه جميع الأطراف في الاتفاقية إلى التعديلات المقترحة، قرر المؤتمر التماس وجهات نظر الدول الأطراف عن طريق إجراء مراسلات رسمية تقوم بها الجهات الوديعة.

ومن ثم، فالمتوقع أن تقوم الدول الأطراف بإبلاغ الجهات الوديعة بمواقفها بشأن التعديلات المقترحة، كتابيا، وبشأن عقد مؤتمر لاعتماد القرار. ونأمل أن تنفذ هذه الإجراءات بسرعة بغية تفادي أي تأخير لا موجب له بشأن هذه المسألة الهامة. لقد طلبنا إلى الجهات الوديعة أن تتصل بالدول الأطراف وأن تطلب منها الإعراب عن مواقفها المحددة، ونأمل أن ترد الدول الأطراف في أبكر وقت ممكن.

إن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ هو أول مؤتمر يعقب تمديد المعاهدة إلى أجل غير محدد. وهذا المؤتمر لن يستعرض فقط تنفيذ المعاهدة بل سيبحث أيضا كيف روعي ونفذ فعليا كل حكم وارد في وثيقة "المبادئ والأهداف" التي اعتمدت بتوافق الآراء.

وبعقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فعليا، فإن عناصر أخرى من مثل العالمية، والوقف، وضمانات الأمن السلبية، والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، والضمانات والامتثال، والاستخدام السلمي، والرقابة على الصادرات، وبالطبع، نزع السلاح النووي، تضع جميعاً العلامات الهادية لتقييم التنفيذ الأمين للمعاهدة. ويتعين أن تجري بسرعة، عمليات التحضير للمؤتمر خلال السنوات الثلاثة القادمة وأن تنتقل من المسائل الإجرائية إلى المسائل الموضوعية.

لقد ظلت إزالة كامل مخزون الأسلحة النووية هي الهدف الأكبر من بين كل أهداف نزع السلاح. إن نزع السلاح النووي ليس ميدانا خاصا وحصريا للدولتين أو الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. فجميع الدول معنية، وتتأثر بما ينجم عن نزع السلاح النووي من آثار، ولها الحق في المشاركة في تحقيقه، وينبغي أن تكون قادرة على ممارسة هذا الحق.

لقد خلصت دراسات شتى من مصادر مستقلة جديرة بالاحترام إلى أن اعتماد برنامج تدريجي لنزع السلاح النووي على أساس جدول زمني، ممكن التحقيق. وقد اقترح البعض برامج محددة. وإن الورقة التي قدمتها ٢٨ دولة إلى المؤتمر في العام الماضي تعرض أيضا مجموعة من التدابير التي ستؤدي إلى نزع السلاح النووي في غضون ثلاث مراحل زمنية ملزمة.

وفي هذا السياق ينبغي أن يحظى حظر الاستخدام بصفة خاصة بالنظر المبكر فيه. ومع انتهاء الحرب الباردة، لا يمكن تقديم حجج مبرّرة لاستخدام الأسلحة النووية. وإن وضع بروتوكول مماثل لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ بشأن الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية لن يتطلب جهدا جهيدا ولا مفاوضات شاملة. وهذه خطوة هامة وحقيقية يمكننا أن نشرع في اتخاذها على وجه السرعة.

ويبدو من الأصعب من ناحية أخرى مواصلة الجهود على المستوى العالمي في مجال نزع السلاح التقليدي. فقد استندت الممارسات السائدة، في المقام الأول، إلى نهج إقليمية حقق بعضها النجاح، ويمكن أن تستخدم كنماذج للآخرين.

وإن الشفافية في مجال التسلح تتعلق، جزئيا، بجوانب خاصة بنزع السلاح التقليدي يمكن التفاوض عليها دوليا. وستكون الشفافية عنصرا أساسيا في أية تدابير لنزع السلاح التقليدي مثلما هي بالنسبة لأسلحة التدمير الشامل. وسيجري هذا العام استعراض تسيير سجل الأمم المتحدة. ونأمل أن يكون بإمكاننا الاتفاق في وقت قريب، على كيفية الإسهام في هذا الاستعراض، وكيفية متابعة الجوانب المترابطة الأخرى المتعلقة بهذه المسألة.

لقد ركز الانتباه في السنوات الأخيرة على صنوف المعاناة المأساوية للمدنيين من الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ويبدو أن هناك مزاجا متزايدا بأن ما أنجز في إطار المفاوضات الخاصة بأسلحة تقليدية معينة ليس كافيا. وهذه المسألة إنسانية وستظل كذلك على الدوام. ومع ذلك، فإن إزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد ليست مهمة بسيطة ولن تـُحلّ بين عشية وضحاها. وهناك مسألة رئيسية مطروحة هي كيفية التعامل مع الـ١٢٠ مليون لغم التي زرعت في الأرض فعليا. إن المسألة سوف تتطلب التزاما قويا وصلبا وملزما من جانب الدول قبل حتى أن يكون بوسع المرء أن يأمل في إزالة العدد الكبير من الألغام خلال عدة عقود.

وفي الوقت ذاته، فإن عددا كبيرا من البلدان ينظر إلى الجوانب العسكرية للألغام الأرضية على أنه لا يمكن الاستغناء عنها. كما أن هذه البلدان ليست مستعدة ولا قادرة على الاستغناء عن هذه الأسلحة بدون إيجاد بدائل مناسبة لها. وإن جوانب نزع السلاح المتعلقة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد ستهيمن على أي مفاوضات أخرى تجري في هذا المجال.

وينبغي للمؤتمر أن يكون قادرا، من ناحية المبدأ، على تناول جميع المسائل ذات الصلة بولايته. ويعني هذا أنه ينبغي عدم استبعاد أي مسألة إلا إذا جرى تناولها على نطاق واسع في مكان آخر لدى هياكل دولية أخرى أنشئت على وجه التحديد تحقيقا لذلك الغرض. وهذا نهج أساسي منطقي ينبغي اعتماده لدى النظر في جدول أعمال المؤتمر.

وإذا قررنا، من ناحية أخرى، أن نختار أو ننتقي ما له الأولوية وما ليس له، ما هو عملي وما هو غير عملي، ما هو ملائم وما هو غير ملائم لإجراء مفاوضات بشأنه، سيكون محكوما علينا بالتورط مرة أخرى في مناقشات مطولة نتفق جميعا على أنها مضيـّعة للمؤتمر والوقت والموارد المخصصين له. صحيح إن بعض المسائل قد مرت عبر عمليات تحضير أكثر مفاهيمية وتقنية وسياسية. لكن هذا لا يعني أنه ينبغي استبعاد المسائل الأخرى. ولا يعني إلا أنها هي الأخرى يتعين التركيز عليها، وإبقاء هذا التركيز قائما من أجل التوصل إلى نفس مستويات عمليات التحضير وتجاوزها.

إننا نعرب عن شكرنا الجزيل للسيد بتروفسكي وللرئيس على محاولاتهما اقتراح جدول أعمال متوازن يشمل أهم المسائل موضع الاهتمام لدى أعضاء المؤتمر والمجتمع الدولي. وإذا احتفظنا بعقل منفتح مجرد من الانتقائية المطلقة العنان، لن يكون من الشاق بمكان، التحقق من أن كلاً من هذه المسائل يمكن

تحقيقه عمليا، وكلا منها يمثل أولوية، وكلا منها ملائم لإجراء مفاوضات بشأنه. ويحدوني الأمل في أن نستطيع جميعا بذل جهد حقيقي وصادق من أجل الاتفاق على جدول الأعمال وتنظيم أعمال المؤتمر وبدء العمل الفعلي في وقت قريب حقا.

الرئيس: أشكر السفير ناصري على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وبذا تختتم قائمة المتحدثين لهذا اليوم. فهل يرغب أي وفد آخر في إلقاء كلمة في هذه المرحلة؟

كما أعلنت في بداية هذه الجلسة العامة، يتعين علي الآن أن أعرض الطلبات المقدمة من المملكة العربية السعودية والفلبين والأردن وسوازيلند للاشتراك في أعمال مؤتمر نزع السلاح أثناء عام ١٩٩٧ بصفة مراقبين، من أجل اتخاذ قرار بشأن هذه الطلبات، وهي موجودة أمامكم مصحوبة بمذكرة على الغلاف من الرئيس وواردة في الوثيقة CD/WP.481. فهل أعتبر أن المؤتمر يوافق على هذه الطلبات؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس: ستعقد الجلسة العامة المقبلة يوم الخميس، ٦ شباط/فبراير الساعة ١٠/٠٠.

وقبل رفع الجلسة، أود إبلاغكم أننا سنبدأ مجموعة من الجلسات العامة غير الرسمية المكرسة لجدول الأعمال وتنظيم العمل الخاص بالدورة الحالية في الساعة ١٥/٣٠ تماما بعد ظهر اليوم في هذه الغرفة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥